



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة

ميدان: الحقوق والعلوم السياسية

فرع: علوم سياسية.

تخصص: إدارة محلية.

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي

إعداد الطالب: رضا عجنق

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

رقم:

تحت عنوان

الديمقراطية التشاركية كآلية لتحقيق التنمية المحلية (2011-2019).

لجنة المناقشة:

رئيسا جامعة محمد بوضياف المسيلة
مشرفا ومقررا جامعة محمد بوضياف المسيلة
مناقشا جامعة محمد بوضياف المسيلة

السنة الجامعية: 2020/2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إهداء

إلى من غمرتني بنبع حنانها و عطفها، إلى
التي لم تبخل علي بدعواتها، إليك يا هدية
الرحمان، يا منبع الحب يا بحر الحنان.....
إلى أمي الغالية
إلى الذي أنار دربي و حسن خلقي، و علمني أنّ
الحياة معركة المنتصر فيها من كان سلاحه
العلم و المعرفة إلى سندي في
الحياة.....أبي العزيز
إلى إخوتي و أخواتي وكل عائلتي
إلى زوجتي وأبنائي آدم و محمد
إلى جميع أصدقائي خاصة فارح رابح
إلى كل مناضل في سبيل أنّ ترفع راية العلم
والمعرفة في ربوع هذا الوطن العزيز
إلى كل من رام إلى العيش في رحاب العلم
والاستضاءة بنوره إلى من تعلمت معهم معنى
الحياة إخوتي في الله.
إلى كل من زرعوا في قلبي روح العلم و الخلق
الرفيع إلى كل أساتذتي على مر السنوات.

رضا مجتوق

شكر وتقدير

نحمد المولى العلي القدير على توفيقه وعونه
لنا في اتمام هذا العمل المتواضع.

وإنه لشرف لي أن أتقدم بخالص الشكر
والتقدير للأستاذة الفاضلة " فوزية شرقي " التي
تفضلت بالإشراف على هذه المذكرة، وقدمت لي يد
العون والمساندة، ولم تبخل علي بوقتها وجهدها،
فكانت لإرشاداتها الأثر الكبير في انجاز هذا
العمل.

كما أتوجه بشكري إلى الذين أفادوني
بنصائحهم القيمة والذين زودوني بالمادة
العلمية.

رضا عجنق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

((رَبَّنَا آتِنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا))

صدق الله العظيم

مقدمة

مقدمة:

أدى التزايد في الاهتمام بمساهمة المواطن في تسيير الشؤون العامة، سواء كان وطنيا أو محليا، إلى تبني العديد من الأفكار والنظريات التي تهدف إلى ضمان المساهمة الفعلية للمواطن، وبشكل منظم في صنع وتنفيذ السياسات العامة على غرار مقاربة الديمقراطية التشاركية، حيث جاءت نتيجة العديد من التطورات عبر التاريخ بداية بالديمقراطية المباشرة في الحضارة اليونانية، والتي كشفت العديد من الصعوبات خاصة في آليات التطبيق، ما نقل الديمقراطية إلى أسلوب آخر غير مباشر، أو ما يصطلح عليه بالديمقراطية التمثيلية التي تتيح للفرد اختيار ممثليه في المؤسسات التي يتولون فيها مهمة صناعة مختلف السياسات نيابة عنه.

وفي إطار الديمقراطية وحق المفهوم الذي سبق ذكره برزت الكثير من العيوب، التي نوجز منها عدم إتاحة الفرصة لكل المعنيين في نظام الحكم للمشاركة الفعلية في اتخاذ القرار، ولتغطية هذا العجز في الديمقراطية التشاركية كبديل سياسي يتيح لكل الفواعل المساهمة في إدارة وتسيير الشأن العام على نحو، مجتمع المدني. القطاع الخاص، المواطن.... الخ، وفق آليات وطرق متنوعة.

وفي هذا الإطار تبنت الدولة الجزائرية، مبدأ الديمقراطية التشاركية بشكل صريح وواضح، في إطار أحكام دستور 2016. سيما أحكام المادة (15) في فقرتها الثالثة، والتي تنص على أن الدولة تشجع الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية، تأسيسا على مضمون هذه المادة، يتضح أن المؤسس الدستوري قد ربط ممارسة الديمقراطية التشاركية في إطار الجماعات المحلية، هذه الأخيرة التي تسعى إلى تحقيق التنمية في مختلف صورها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما يمكن المواطن من العيش في ظروف

ملائمة؛ حيث تدعم الديمقراطية التشاركية دور الاقتراح والتقييم والمتابعة للمشاريع التنموية التي تتم في إطار هذه الجماعات.

وعليه سأحاول من خلال هذا الموضوع، البحث عن العلاقة الموجودة بين الديمقراطية التشاركية كمقاربة لتحقيق التنمية المحلية من الناحية النظرية.

أسباب اختيار الموضوع:

يمكن تلخيص أهم مبررات اختيار الموضوع فيما يلي:

1. الأسباب الموضوعية:

من الأسباب الموضوعية التي دفعت لاختيار هذا الموضوع، إلى كونه موضوع حديث النشأة في مضمونه المحلي وانعكاس للإرادة السياسية في بناء مجتمع قائم على روح التعاون في جميع الميادين خاصة الاجتماعية منها والاقتصادية.

❖ دراسة هذه المقاربة وفق الآليات الموجودة في مجتمعنا، والتي كانت موجودة منذ الأزل البعيد تعمل على إبقاء هذا الوطن قائم.

❖ إعادة النظر في القوانين الأساسية التي تسري في فلكها هذه الآليات، مع إعطائها الدعم اللازم للقيام بمجتمع له .

❖ صبغة شرعية قانونية في كل مطالبه، ويتضح ذلك من خلال الذهنية المشتركة في صناعة القرار وتنفيذه، مصدرها البيئة الداخلية.

❖ تبيان أهم الخطط التي بادرت إليها الدولة الجزائرية في تكريس الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، من أجل تحقيق التنمية المحلية بصفة خاصة ' لبناء تنمية مستدامة مصدرها المجتمع المحلي.

الأسباب الذاتية:

تعتبر الميولات الشخصية للباحث حافز أساسي لإنجاح أي بحث علمي، وزرع روح مزدوجة في الموضوع الذي يعتبر أهل الدراسة، والمستوى التحليلي الذي يقوم به الباحث، بإثراء الموضوع بالمادة العلمية مترجمة إلى معطيات مدروسة للوصول إلى الهدف .

– تأصيل الروابط الاجتماعية التي تعتبر مبعث الروح الجماعية حتى نستطيع أن نقول بأننا قد وفقنا في المواطن الرقيب في وسطنا.

– كيفية تفعيل هذه الروابط حتى نخلق جو قائم على تبادل الأفكار البناءة.

– دراسة الإرادة السياسية لصانع القرار من خلال الإصلاحات القائمة في هذا الشأن أنه يريد أن يخلق بيئة قائمة على الانفتاح ، أو ما يسمى بالمجتمع المفتوح حسب بوبر أم أنه يريد أن يصنع إرادة محلية مخبرية.

– تكريس آليات الحوكمة ومبادئ الحكم الراشد على المستوى المحلي كميّار حقيقي للنهوض بالتنمية القائمة على العدالة الاجتماعية بين مختلف شرائح أبناء هذا المجتمع .

أهمية الدراسة :

تعتبر البلدية كوحدة إدارية لا مركزية تتوفر فيها مقومات اللامركزية الإدارية، باعتبارها الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة، وهذا ما يترجم من خلال قانون الجماعات الإقليمية في المادة الأولى منه.

وما يهمنا في هذا المقام هو ترسيخ الديمقراطية التشاركية من خلال البلدية التي تعتبر بمثابة فضاء عمومي .يعكس الإرادة الحقيقية للعمل الجماعي أو ما يسمى التشاركية في صنع القرار .

فمن الناحية العملية للدراسة، فتكمن في متابعة مدى تبني وتطبيق الديمقراطية التشاركية في الجزائر على المستوى المحلي، من خلال تبنيها لمشاريع الإصلاح السياسي والإداري، دعما لفكرة التسيير الجماعي للشؤون العامة المحلية.

يعد هذا الموضوع بمثابة بحث موضوعي، يكون نافذة تسمح بفتح باب الحوار والنقاش حول واقع أدوات البناء الديمقراطي محليا، ومدى أهمية هذه المؤسسات في المساهمة الفعلية في تحقيق التنمية المستدامة بصفة عامة وعلى المستوى المحلي بصفة خاصة.

أهداف الدراسة :

- تنطوي هذه الدراسة على جملة من الأهداف يمكن حصرها فيما يلي:
1. إبراز مفهوم الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية والعلاقة بينهما.
 2. توضيح الآليات التي تركز الديمقراطية التشاركية، وكيفية تفعيلها على أرض الواقع، من أجل الوصول إلى تحقيق التنمية المحلية .
 3. توضيح الإطار القانوني للديمقراطية التشاركية، واستشراف الآفاق المستقبلية لترقيتها في الجزائر.

إشكالية الدراسة:

إنطلاقا مما تقدم يمكن تحديد معالم الإشكالية التي هي محل الدراسة، وذلك عن طريق صياغتها على النحو التالي:

هل مقارنة الديمقراطية التشاركية لها أثر في تحقيق التنمية المحلية الجزائرية (2011-2019) ؟.

وبهدف معالجة هذه المشكلة البحثية، قمنا بصياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- ما هي العلاقة النظرية بين الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية ؟.
- 2- ما هو واقع الديمقراطية التشاركية في الإدارة المحلية الجزائرية؟.

فرضيات الدراسة:

في نفس السياق الفكري السابق لإشكالية البحث، تم تصميم وصياغة الفرضيات التالية

بهدف طرحها للمناقشة واختبار صحتها:

الفرضية الرئيسية الأولى:

هناك علاقة تكاملية ترابطية بين الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية .

الفرضيات الفرعية:

– تهدف الديمقراطية التشاركية كبرنامج إلى تحقيق التنمية المحلية .

– توجد علاقة بين آليات تحقيق التنمية المحلية وآليات الديمقراطية التشاركية.

1. حدود الدراسة :

أ. الحدود المكانية:

يرتكز هذا البحث على دراسة واقع تطبيق آليات الديمقراطية التشاركية ، ودورها في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر، باعتبارها من بين الدول السبّاقة عربيا بالمبادرة في الإصلاحات السياسية ، خلال الثورات العربية أو ما يسمى بالربيع العربي سنة(2011).

ب . الحدود الزمانية :

لدراسة تطور الديمقراطية التشاركية في الجزائر، كان من المنطق أن يتم دراستها عبر مختلف مراحل تطور الدولة الجزائرية، منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، أي من خلال فترة الأحادية الحزبية وخلال التعددية الحزبية أيضا، لأنّ جميع الدساتير التي مرت بها الجزائر كانت تدعو وتلح بضرورة المشاركة في صناعة القرارات، وفي جميع المستويات. نركز على المرحلة الممتدة بين 2011-2019، والتي تمهد لبوادر تطور مفهوم الديمقراطية التشاركية.

2 الدراسات السابقة:

لقد حظي كل من موضوعي الديمقراطية التشاركية و التنمية المحلية، باهتمام الباحثين والمفكرين كل حسب مجال دراسته، وقد عمل هؤلاء من أجل إثراء المعرفة، ولكون الموضوع جديد نسبيا، وخاصة فيما يتعلق بآليات المشاركة؛ وبالتالي فهو لا يزال يحظى بالدراسة من

طرف العديد من الباحثين، ومن أهم الدراسات السابقة التي تم الاعتماد عليها لإنجاز هذا البحث التالي :

– **الدراسة الأولى**: رسالة ماجستير من إعداد "حريزي زكرياء " سنة 2011، تحت عنوان " المشاركة السياسية للمرأة العربية ودورها في تكريس الديمقراطية التشاركية الجزائر نموذجاً"، حيث تناولت هذه الدراسة واقع المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية ، وذلك من خلال التطرق إلى الحركة السياسية للمرأة العربية منذ الاستقلال لينتقل الباحث للتطرق إلى التشريعات المحلية والاتفاقيات الدولية المكرسة للمساواة بين الجنسين في الحياة السياسية والمصادقة عليها من طرف الجزائر ثم تليها الاتفاقيات الدولية الخاصة بالحقوق السياسية للمرأة، ليذهب الباحث إلى الجانب الميداني للعمل السياسي للمرأة الجزائرية، ثم التطرق إلى تواجد المرأة في مواقع صنع القرار، وصولاً إلى مشاركة ومساهمة الجمعيات النسوية في العمل السياسي.

– **الدراسة الثانية**: رسالة ماجستير من إعداد "عزيز محمد الطاهر" سنة 2008، تحت عنوان: " آليات تفعيل دور البلدية في إطار التنمية المحلية في الجزائر"، حيث قامت على دراسة واقع البلديات في الجزائر، وتخلفها عن ركب التنمية ، كما تركزت على تحليل القانون 90/08 المتعلق بالبلدية (ملغى) للبحث في أسباب عدم فعالية دور البلدية في التنمية المحلية، وآليات تفعيلها، ومن بين نتائج هذه الدراسة:

– ضعف الكفاءة بالنسبة للمنتخبين والموظفين المعنيين.

– لتناقض بين إرادة المشرع في تحقيق نظام إداري فعال يستند على مبدأ الديمقراطية التشاركية وبين الواقع الذي يحول دون ذلك، من حيث النصوص القانونية التي تقتصر إلى آليات حقيقية فعالة، وكذلك على المستوى المؤسساتي من خلال عدم فعالية لجان البلدية.

– الدراسة الثالثة:مذكرة شهادة ماسترمن إعداد "عبد الكريم بالة"والطاهر بوطي"سنة 2017، تحت عنوان: " الديمقراطية التشاركية كآلية لتفعيل التنمية المحلية في الجزائر: دراسة في النصوص القانونية وآليات التجسيد"،وقد خلصت إلى مجموعة من النتائج أهمها :

– أن الديمقراطية التشاركية الإطار الذي يضمن إشراك المواطنين والمجتمع المدني،في رسم السياسة العامة المحلية ، وبالتالي تحقيق التنمية المحلية.

– لا يمكن تطبيق الديمقراطية التشاركية في ظل ديمقراطية تحت قيد النشأة ، حيث يتطلب الأمر ترسيخ المضامين الديمقراطية أولا.

– تشكل منظمات المجتمع المدني الإطار المؤسسي الأمثل لمشاركة المواطنين عبره في تدبير وتسيير شؤونهم المحلية.

– الدراسة الرابعة:مذكرة شهادة ماستر من إعداد الطالب"أميرسراج"سنة 2018'تحت عنوان:"الديمقراطية التشاركية في الجزائر"، وقد خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

الديمقراطية التشاركية كمعطى فرضته بيئة التطورات السياسية المتعلقة بأنماط حكم المجتمعات.

جاءت لتعالج واقع الممارسة الديمقراطية في المجتمعات ، في ظل التخلف الواضح للبرلمانات والبنى السياسية والإقتصادية والثقافية .

3. المنهج وأدوات الدراسة المستخدمة:

تستدعي مراحل البحث العلمي استخدام المناهج والأدوات المختلفة والملائمة لكل موضوع ،وهذا بغية تيسير مسلك الباحث لتفسير وفهم الظواهر، التي يعترضها الإبهام و الغموض، لذلك تم الاعتماد على المناهج والإقترابات،التي تمكنا من فهم وتفسير طبيعة الارتباط بين متغيرات الإشكالية وفرضيات الدراسة:

أ. المنهج التاريخي :

يعتبر من بين مناهج البحث العلمي الذي يعمل على تحليل وتفسير الحوادث التاريخية الماضية، كأساس لفهم المشاكل المعاصرة ،والتنبؤ بما سيكون عليه المستقبل ،بواسطته يفهم التاريخ ،ويعاد بناء الحدث وعن طريق التأمل في الماضي استطاع الفكر السياسي أن يبلور منهاجا تاريخيا يسمح له باستعادة ماضيه وتوظيفه لفهم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل،وقد قمنا بتوظيف هذا المنهج من أجل إعطاء الصورة التي من خلالها أدرجت الديمقراطية في النظام السياسي الجزائري وكيف كان محتوى الدساتير في بناء الأنظمة وفق مقاربة التشاركية،التي هي المهد الحقيقي للديمقراطيات الناجحة.

ب . المنهج الوصفي :

لكونه المنهج المناسب لدراسة الجوانب النظرية للموضوع،كما تم استخدام أسلوب تحليل المضمون من أجل تحليل أهم النصوص القانونية التي أسست الديمقراطية التشاركية في الجزائر،وكذلك تحليل أهم الوثائق والمقالات المتعلقة بالديمقراطية التشاركية ،للوصول إلى فهم التطلعات والآفاق المستقبلية لتطبيقها .

ج . الإقتربات المستعملة في الدراسة:

تم استخدام بعض الاقترابات أثناء هذه الدراسة يمكن توضيحها فيما يلي:
تعتبر توظيف الاقترابات في البحث العلمي كأداة من الأدوات التي يستعين بها الباحث في بحثه أثناء التحليل لهذا فالاقتراب هو الزاوية التي من خلالها يلج الباحث في بحثه.إذ اعتمدت دراستي للموضوع على المقاربات التالية:

1. الإقتراب الوظيفي: ويساعد هذا الاقتراب على تفسير وتحليل الدور الوظيفي

لآليات الديمقراطية التشاركية في عمليات التنمية المحلية، وفي قياس قوتها وقدرتها في

التحكم الأوضاع واحتواء الأزمات والمشاكل ومعرفة درجة تأثيرها في سير الحياة المجتمعية في البيئة التي تتواجد بها .

2. **الاقتراب المؤسسي والقانوني:**يركز على المؤسسة كوحدة تحليل، كما أنّ المؤسسات سوف تكون وسيط بين مصالح وقدرات فاعلين الدولة والمجتمع، وعموما فإنّ الاقتراب المؤسسي يرى أنّ السياسة هي نتاج المؤسسات التي تستطيع أن تؤثر بشكل كبير في العملية السياسية، إلا أنّه ينبغي أخذ دور الأفراد وقيمهم، وكذلك السياق الثقافي والاجتماعي للمؤسسة بعين الاعتبار، بحيث تكون وحدة التحليل المؤسسة لها معايير يمكن قياس مدى فعاليتها من حيث التكيف داخل المؤسسة العمر الزمني، العمر الجيلي، التغيير الوظيفي الاستقلالية والتماسك، والذي يعني مدى انتماء الأعضاء بالمؤسسة كلما كانت المؤسسة حققت التكيف بداخلها كلما كانت قد ناصفت الركب الحضاري .

4-صعوبات الدراسة:

لقد كان لكوفيد-19 أثر بالغ في رزنامة بحثي، إذ حالت دون إتمام دراسة بحثي بشقيها النظري والتطبيقي في الآجال المحددة، ولم يتسنى لي إجراء دراستي الميدانية التي تعد محور بحثي. كل هذه الأسباب وغيرها ساهمت في حصر بحوث البعض من الطلبة في شقه الميداني، والذي اعتبره في تقديري الشخصي محاولة بحثية مبتورة المحتوى. ويمكن تقسيم هذه الصعوبات على مستويات عديدة أذكر منها النقاط أدناه:

1. على المستوى الشخصي :

- خلفت جائحة كورونا أزمة مادية على الفرد الجزائري بما فيها الطلبة المسؤولين عن عائلات، وبالتالي الاهتمام بالمجال العلمي يأتي في الدرجة الثانية بعد الأسرة.

- متطلبات الإشراف عن بعد يحتاج إلى إمكانيات مادية ومعنوية، وهذا ما كان غائبا تماما عند بعض فئات من الطلاب كالفجوة الرقمية، التي حالت دون التواصل مع المشرف.

2. **على المستوى العملي:** فالموضوع حديث النشأة لهذا المادة العلمية يغلب عليها الطابع النظري أكثر ما هو ميداني، لهذا نجد مصدر المعلومات أغلبها مقالات ومداخلات. هذا ما يجعل المهمة صعبة للباحث بين الإسقاط النظري والميداني الذي يفقر لمثل هذه الدراسات الميدانية.

5. تقسيم الدراسة:

قصد الإلمام بحیثیات ومتطلبات البحث، تم إدراج مضامينه وعرض محتوياته في ثلاث فصول على النحو التالي:

الفصل الأول: يختص بعرض الجانب النظري " الإطار المفاهيمي للديمقراطية التشاركية"، والذي يحتوي على بحثين: ويتضمن ماهية الديمقراطية التشاركية، يلي ذلك التطرق إلى آليات تكريس الديمقراطية التشاركية.

الفصل الثاني: فقد تم التطرق إلى الجانب النظري للتنمية المحلية، والذي يحتوي على بحثين: ويتضمن ماهية الجماعات المحلية، ثم مفهوم التنمية المحلية.

وستختم هذه الدراسة بخاتمة عامة نستعرض فيها أبرز النتائج المتوصل إليها بالإضافة إلى جملة من الإقتراحات.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للديمقراطية التشاركية

الفصل الأول = الإطار المفاهيمي للديمقراطية التشاركية

تمهيد:

تعود فكرة الديمقراطية التشاركية منذ حقبة قديمة، وأساسها أنّ المواطن يشارك السلطة في اتخاذ القرارات التي تخصه، وفي الواقع تتجسد الديمقراطية التشاركية في مجموعة من الآليات التي تسمح في مساهمة المجتمع المدني والمواطن في تدبير الشأن العمومي بصفة عامة والشأن المحلي بصفة خاصة .

وتأكيدا على أهمية هذه الفكرة فقد تم تدوينها في الدساتير الوطنية، وقد حظيت بكثير من الاهتمام من طرف الدول المغاربية خاصة في الآونة الأخيرة، بعد الحراك الشعبي الذي شهدته معظم الدول العربية، وفي إطار تحول سياسي شامل في النظم السياسية.

وعليه سنحاول في هذا الفصل دراسة الإطار المفاهيمي للديمقراطية التشاركية من

خلال مبحثين:

المبحث الأول: ماهية الديمقراطية التشاركية.

المبحث الثاني: آليات الديمقراطية التشاركية.

الفصل الأول ————— الإطار المفاهيمي للديمقراطية التشاركية

المبحث الأول: ماهية الديمقراطية التشاركية

لقد ظهرت الديمقراطية التشاركية كشكل جديد للديمقراطية يحمل في طياته البعد المحلي التنموي كحجر أساس في إنجاحها، ويتجلى ذلك في اهتمامه بالمواطن ومشاركته الفعلية في صنع القرار على المستوى المحلي، حيث بدأت جذورها في الدول المتقدمة وبالضبط في الولايات المتحدة الأمريكية، وأخذت تنتشر في باقي الدول الأخرى في ظل التغيير الحاصل على المستوى الدولي، فيما يخص علاقة الدولة بالمجتمع وبروز متغيرات ووظائف جديدة في صياغة النظام الاقتصادي والسياسي.

كما يرى الكثير من فقهاء القانون الإداري أنّ الانتخاب يعد شرطاً لتحقيق اللامركزية الإدارية أو الإقليمية، فهو معيار أساسي لاستقلال هيئاتها ووجودها. كما يستطيع المواطنون المشاركة في إدارة شؤونهم من خلال وسائل مختلفة من أهمها: تقديم مطالبهم عن طريق أعضاء المجالس المحلية التي تستمد شرعيتها من الشعب كونها منتخبة.

المطلب الأول: مفهوم الديمقراطية التشاركية

تعتبر الديمقراطية التشاركية بمثابة المشاركة الفردية للمواطنين في القرارات السياسية التي لها تأثير في حياتهم، وبالتالي فإنّ المشاركة من جانب المواطنين تتسم بالتفاعل المباشر، وتتم في إطار مجتمعات صغيرة، هذا ما سنتطرق إليه المحاور المتعلقة بنشأة الديمقراطية التشاركية، أمّا شقها الثاني سيعكف على تقصي أهم التعاريف التي واكبت هذا المفهوم.

الفرع الأول: نشأة الديمقراطية التشاركية

يعود ظهور مصطلح الديمقراطية التشاركية إلى الستينيات من القرن الماضي، حيث برز في المجال الصناعي والاقتصادي بقوة، وهذا عندما لجأت بعض الشركات الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية، إلى إشراك عمالها وإدارتها، في كيفية تنظيم وتسيير العمل، وطرق الإنتاج فيها، ومناقشة كل هذه المسائل، وإِتخاذ القرارات الملائمة في متابعة ومراقبة

الفصل الأول ————— الإطار المفاهيمي للديمقراطية التشاركية

تنفيذها؛¹ وهنا تبرز روح المناقشة والحوار الهادف وتبادل الآراء البناءة، وهذه التجربة الناجحة تم الأخذ بها في المجال السياسي، وخاصة على المستوى المحلي، وذلك بإشراك المواطن بصفة مباشرة وغير مباشرة، وإقحامهم في مناقشة الشؤون والقضايا العامة، والتحاور بخصوصها، واتخاذ القرارات السياسية، ويرجع سبب الأخذ بهذا النموذج الجديد في ممارسة الديمقراطية إلى الانتقادات المتزايدة للنظام النيابي، والذي لم يعد يوفر للمواطنين المكانة اللائقة في الحياة السياسية سواء على المستوى المركزي أو اللامركزية، حيث توسع تطبيق هذه التجربة في الولايات المتحدة الأمريكية نفسها وبلدان أمريكا اللاتينية خلال السبعينيات. خصوصا الأرجنتين والبرازيل، التي عرفت بها تجربة راقية في الديمقراطية التشاركية بمدينة **مونتي اليغرا (MONTE ALEGRA)**؛ ثم شملت باقي البلدان الأوروبية عموما كإنجلترا أين سميت بالديمقراطية التداولية، وكذلك في ألمانيا في مدينة برلين (Berlin)، بحيث تعددت تسمياتها فهناك من يسميها الديمقراطية المحلية، والبعض الآخر يطلق عليها الديمقراطية المحلية التشاركية، أو الديمقراطية الحوارية.²

الفرع الثاني: تعريف الديمقراطية التشاركية

أولاً : التعريف اللغوي

نجد مصطلح الديمقراطية التشاركية الذي تقابله باللغة الفرنسية: (La Démocratie Participative)، وقد عرف معجم العلوم السياسية الديمقراطية على أنها نظام سياسي يؤسس على مبدأين السيادة ملك للشعب، والسلطة تمثل أغلبية للمواطنين، ويقصد بكلمة الديمقراطية ذات الأصل الإغريقي والمركبة من مصطلح الشعب والسلطة.³

¹ عبد الكريم باله، طاهر بوطي، الديمقراطية التشاركية كآلية لتفعيل التنمية المحلية في الجزائر، (مذكرة مقدمة لينيل شهادة ماستر في العلوم القانونية جامعة الوادي 2017/2018)، صص (2-3).

² عبد الكريم باله، طاهر بوطي، المرجع نفسه، ص، 3.

³ مير سراج، الديمقراطية التشاركية في الجزائر، (مذكرة لنيل شهادة ماستر في الحقوق، جامعة د.مولاي الطاهر - سعيدة)،

2018.2019، ص، 17.

الفصل الأول ————— الإطار المفاهيمي للديمقراطية التشاركية

هذا التعريف اللغوي للديمقراطية يفيد بأنّ الشعب: هو صاحب السلطة، ومصدرها الأساسي من جهة، ومن جهة ثانية نجد أنّ مصطلح المشاركة قد تباينت تعاريفه بشكل عام بحسب الخلفية التي ينتسب إليها الباحث، وكذا باختلاف تخصصه العلمي وتوجهه الإيديولوجي، فرجل السياسة يراها من خلال منظور سياسي معين، وعالم الاجتماع من زاوية أخرى اجتماعية،... الخ، ونفس الأمر بالنسبة للاقتصادي والقانوني.

كما تعرف في معجم مصطلحات الرعاية والتنمية الاجتماعية على أنّها: " تعاون فرد مع فرد آخر أو مجموعة من الأفراد مع بعضهم البعض من أجل إنجاز عمل مشترك"¹.

ثانياً: التعريف الاصطلاحي للديمقراطية التشاركية

إذا كانت الديمقراطية تمنح المواطن المشاركة في الشؤون السياسية العامة حيث يتمتع بكافة الحقوق السياسية وتجسيد مبدأ المساواة، وبالتالي برزت صورة جديدة للديمقراطية تمنح للمواطن حرية أكبر في المشاركة، حيث أصبحت الديمقراطية التشاركية محل اهتمام كبير من طرف المفكرين والباحثين في مجال العلوم الإنسانية، وخصوصاً علماء الاجتماع السياسي والقانون الدستوري والعلوم السياسية والإعلام والاتصال. وتعددت بخصوصها التصورات والدراسات الأكاديمية، حيث أنّ الديمقراطية تعين المساهمة في اتخاذ القرارات الجماعية إضافة إلى مراقبة وتقويم هذه القرارات، ويعرف الأمين شريط الديمقراطية التشاركية كما يلي:²

تعد شكلاً وصورة جديدة للديمقراطية، تتمثل في مشاركة المواطن مباشرة في مناقشة الشؤون العمومية واتخاذ القرارات المتعلقة بهم. كما تعرف بأنّها توسيع ممارسة السلطة إلى المواطن عن طريق اشتراكهم في الحوار والنقاش العمومي واتخاذ القرار السياسي المترتب عن ذلك.

¹أمير سراج ، مرجع نفسه، ص، 17.

²عبد الكريم باله، طاهر بوطي، المرجع نفسه، ص، 3.

الفصل الأول ————— الإطار المفاهيمي للديمقراطية التشاركية

أمّا الباحث المغربي يحيى اليوفاي، فقد قدم تعريفا للديمقراطية التشاركية، على أنها عرض مؤسساتي للمشاركة موجه للمواطن، يركز على اشتراكهم بطريقة غير مباشر في مناقشات الاختيارات الجماعية، تستهدف ضمان رقابة فعلية للمواطن وصيانة مشاركته في إتحاد القرارات ضمن المجالات التي تعنيه مباشرة و تمس حياته اليومية.

وحسب الباحث صالح زياني فإنّ: مفهوم المشاركة أو التشاركية مفهوم مرتبط بالمجتمع المفتوح الديمقراطي، وهو مكون أساسي من مكونات التنمية البشرية، تسعى من أجل تحقيقها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أي أنّها تعني بشكل مبسط أنّ يكون للمواطن دور ورأي في صناعة القرارات التي تؤثر في حياتهم سواء بشكل مباشر أو من خلال مؤسسات شرعية وسيطة تمثل مصالحهم ويقوم هذا النوع من المشاركة الواسعة على حرية التنظيم وحرية التعبير وأيضا على قدرات المشاركة البناءة.

وعرفها ريان فوت (RAIN VOET) في كتاب (التسوية أو المواطنة)، أنّ الديمقراطية التشاركية تتطلب قدرا كبيرا جدا من العمل التطوعي من كل مواطن عادي (تفعيل دور المجتمع المدني)، وليست بإمكانها أن تقسح مجالا لقرار سريع وفعال.

ويعرف الفيلسوف الأمريكي جون ديوي (John Dewey)، الديمقراطية التشاركية بأنّها مشاركة كل ما يتأثر بالمؤسسات الاجتماعية، حيث يشارك الفرد في رسم إنتاج هذه المؤسسات و السياسات.

أما المفكر العربي السوري مطاع الصفدي "عن الديمقراطية التشاركية بأنّها جاءت بالتصحيحين النظري والعملي اللذين افتقرت إليهما كثيرا الديمقراطية التمثيلية، فمن جهة المفهوم أصبحت الديمقراطية التمثيلية تشكو من صغة التمثيل أصلا من جراء اختزال المجموع العددي الاكبر (المواطنون) من الناخبين في القلة القليلة من النواب ، وما نفهمه من كلام هذا المفكر هو ان الديمقراطية التشاركية قد استغلت نقاط الضعف الموجودة على

الفصل الأول ————— الإطار المفاهيمي للديمقراطية التشاركية

مستوى الديمقراطية التمثيلية لتوسيع نطاق المؤيدين لها والمهتمين بها.¹

ومن خلال هذه التعاريف السابقة نخلص إلى تعريف إجرائي للديمقراطية التشاركية بأنها: "هي تلك المقاربة الفعلية والصحيحة في عملية صنع القرار وتنفيذه، لأنّ المشاركة في رسم السياسات العامة وتنفيذها ما هو إلا انعكاس يخدم كل الفواعل ونجاحها مرهون بمدى الاستجابة إلا ما تم التخطيط له، لهذا التشاركية أو المشاركة تعني الجسر الحقيقي للدولة، في تخطي كل الأزمات والقيام بمجتمع منفتح يؤمن بالعمل الجماعي و المنظم والمؤسس في تدبر شؤونه.

المطلب الثاني: خصائص وأهداف الديمقراطية التشاركية

إن مجموعة متطلبات قيام الديمقراطية التشاركية وإن كانت تدل على احتمالية قيامها، فلا بد من توافر بعض الخصائص المهمة لتأكيد قيام الديمقراطية التشاركية في كل المجتمعات. و كما أن قيام الديمقراطية التشاركية في المجتمعات له غاية وهدف مأمول يهدف للوصول إليه لكي تنتقل الدول من عالم الاستبداد إلى عالم الديمقراطية و الحرية. وهذا ما سنتعرض له في هذا المطلب.

الفرع الأول: خصائص الديمقراطية التشاركية

من أهم خصائص الديمقراطية التشاركية نذكر ما يلي:

—تقوم الديمقراطية التشاركية بإتاحة تعاون النخب السياسية فيما بينها، فالنخب التي يمكن أن تتباعد أو تتصارع فيما بينها من خلال التصويت العادي والآلي في الديمقراطية الغير التشاركية، ولكن يمكنها عن طريق التشارك أن تتعاون وأن تتضافر جهودها من خلال هذا الأسلوب الديمقراطي التشاركي؛

¹حريزي زكرياء، المشاركة السياسية للمرأة العربية ودورها في محاولة تكريس الديمقراطية التشاركية- الجزائر نموذج- (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة)، 2010-2011، صص، (35- 36).

الفصل الأول ————— الإطار المفاهيمي للديمقراطية التشاركية

– تعتبر الديمقراطية التشاركية هي طريقة لصيانة النظام، لأنّ الكل سيشعر أنه جزء من النظام ومن ثم يبذل مجهودات خاصة لصيانة هذا التشارك، الذي يرى فيه الجميع ضماناً لتحقيق المصالح المشتركة؛

– احترام الشرعية، فالشرعية القائمة من خلال التشارك لا يشعر أي طرف فيها بالإقصاء أو التمهيش ولكن الجميع يرى مجهوداته الخاصة ودوره في البناء المجتمعي؛

– الفعالية فبدونها لا يمكن لأي نظام أو مشروع أن ينجح، فالفعالية مظهر بل شرط لكل عمل يراد له تحقيق أهدافه فهي عنصر قوي من عناصر الحكم الديمقراطي

– تتبنى الديمقراطية التشاركية مفهوم الديمقراطية من أسفل أي أنها تسعى لأن يشارك المواطن في صناعة القرار ويؤثر به مباشرة.¹

– تتسم الديمقراطية التشاركية بالتفاعل المباشر والنشط بين المواطنين ونوابهم وبين المواطنين ومشكلاتهم والسعي وراء إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل والصعوبات المطروحة محلياً؛

– تلعب المجالس المنتخبة دوراً بارزاً في آليات تنفيذ الديمقراطية التشاركية.²

الفرع الثاني: أهداف الديمقراطية التشاركية

لا ترمي الديمقراطية التشاركية إلى الحلول محل الديمقراطية التمثيلية بل إلى تكميلها. ويتبين بالفعل أنه غالباً ما يعتبر المستوى المحلي كمجال للمشاركة، المستوى الأكثر ملائمة لاستعادة المواطنين لسلطتهم فهي تهدف إلى المصالحة بين المواطنين والسياسة، وذلك في سياق أزمة التمثيلية والأهداف المرجوة متعددة:

أولاً؛ المقاربة الأولى وظيفية وإدارية، يتمثل الهدف في تحسين إدارة الشؤون المحلية، انطلاقاً من المبدأ القائل: "بأنّ إدارة أفضل، هي إدارة أقرب وإدارة مع".¹

¹ أمير سراج، المرجع نفسه، ص 25-26).

² قرفي كنزة، دور الديمقراطية التشاركية في بناء الدولة الوطنية-نموذج تونس - (مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر، الجزائر)، 2015-2016، ص 26.

الفصل الأول ————— الإطار المفاهيمي للديمقراطية التشاركية

و بالتالي، فإنّ الأمر يتعلق بتحسين فعالية مسارات اتخاذ القرار، ومنع نشوب النزاعات المحتملة، وتحقيق أقصى قدر من العقلانية في الحلول المقترحة. إذ يمكن للفاعلين الإداريين و السياسيين الوصول إلى معارف جديدة، أكثر ارتباطا بتجربة العموم المعنيين بسياساتهم و المستفيدين منها. وبالرغم من أنّ الديمقراطية التشاركية لا تيسر عملية صنع القرار ولا تسرعها، وفي حين تبقى سلطة القرار بيد المسؤولين المنتخبين، فإنّه من شأن الديمقراطية التشاركية بأنّ تسمح بتحسين الحوكمة.

ثانياً؛ من شأن الديمقراطية التشاركية من خلال إشراك السكان، ستؤدي إلى تحسين التماسك الاجتماعي على مستوى منطقة معينة؛ فهي شكل من أشكال تعلم المسؤولية الجماعية ويمكن للآليات التشاركية أن تيسر وصول الأشخاص الأكثر بعدا عن المواطنة إلى ممارستها (ليس فقط في معناها السياسي، بل أيضا في معناها الاجتماعي والاقتصادي)، وذلك بتيسير الاستماع إليهم وإشراكهم في حياة المنطقة.

وبإعادتها نسج الروابط الاجتماعية، تسمح الديمقراطية التشاركية باستعادة الثقة المتبادلة في حدها الأدنى، بين السكان و المسؤولين المنتخبين والذين يمكن للديمقراطية التشاركية أن تعزز مشروعيتهم وتسمح الديمقراطية التشاركية في بعض الحالات بمكافحة التطرف والتعصب والحد من الانطواء على الهوية بمنح المجموعات التي يمكن أن تميل إلى الاحتجاج الراديكالي (والعنيف أحيانا) ضد المنظومة حيزا للنقاش والتشاور من شأنه احتواء هذا الاحتجاج.²

وأخيرا، في مقاربة أكثر ارتباطا بالأبعاد السياسية، تسمح هيئات التشاور وإجراءات المشاركة بالذهاب إلى ما هو أبعد من الديمقراطية التمثيلية؛ فالديمقراطية التشاركية هي بشكل ما بيداغوجيا سياسية لتعلم المواطنة من خلال الانخراط والمشاركة. و يجب أن

¹ المرجع نفسه، ص، 28.

² أمير سراج، المرجع نفسه، ص ص، (26 - 27).

الفصل الأول ————— الإطار المفاهيمي للديمقراطية التشاركية

يكون المواطنون المنخرطون في المنظومة التشاركية قادرين على صياغة رأي جماعي انطلاقاً من مصالحهم الخاصة. وبطريقة ما، فإنّ المواطن داخل هذه المنظومة هو أكثر من ناخب، لكن أقل من صاحب القرار.¹

المبحث الثاني: آليات الديمقراطية التشاركية

تتعدد الآليات التي تجسد وتكرس مبدأ المشاركة في صنع القرار وتختلف هذه الآليات من حيث مضمون كل واحدة منها، إلا أنّها وجهان لعملة واحدة في تحقيق الأهداف، ويظهر هذا الاختلاف فيما يلي:

المطلب الأول: آليات تجسيد الديمقراطية التشاركية

الفرع الأول: الاستفتاء الشعبي

يتميز الاستفتاء الشعبي بكونه يضمن حق تشريك جميع المواطنين (المؤهلين للإدلاء بأصواتهم) بدون استثناء، وبالتالي فإنّ قاعدة المشاركة فيه هي الأوسع على الإطلاق، ولكنه في المقابل مكلف جداً للسولة من الناحية التنظيمية، لذلك لا يتم اللجوء إليه إلا نادراً وفي قضايا مصيرية (الانفصال عن سلطة دولة مركزية، تعديل في الدستور، الخ)². من جهة أخرى، لا يتيح الاستفتاء هامشاً كبيراً للتفاعل، فالمواطن عادة حينما يدلي بصوته إما يقر أو يرفض (نعم أو لا) الإجراء موضوع الاستفتاء دون أن تكون له القدرة على تقديم مقترحات أو تعديلات إضافية.

في الجزائر، اعتمد النظام السابق آلية الاستفتاء لإقرار وإضفاء الشرعية على تعديلات دستورية تخدم مصلحته بشكل صارخ ولتحقيق مكاسب ما كان له أن يبلغها بشكل آخر. أما الآن، و في سياق تفعيل اللامركزية وكذلك السلطة المحلية، تبرز فرص

¹ المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية، تقريراً للديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، تونس، (د.س)، ص، (12-13).

² عبد الله بلخيري، مقارنة تشاركية و رهان تحقيق الديمقراطية المحلية بالجزائر، (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، جامعة العرب بن مهدي، أم البواقي، الجزائر)، 2015-2016، ص، 29.

الفصل الأول ————— الإطار المفاهيمي للديمقراطية التشاركية

لا اعتماد آلية الاستفتاء على نطاق بلدي، جهوي أو إقليمي وهي تجربة تم اعتمادها في دول أخرى متقدمة مثل إسبانيا ونالت استحسانا كبيرا.¹

الفرع الثاني: المبادرة الشعبية

المبادرة الشعبية هي آلية اقترح متاحة لأي مواطن يستطيع من خلالها الوصول بمقترحه إلى مرحلة الاستفتاء، وذلك بجمع عدد معين من التوقيعات ففي سويسرا مثلا، من أجل عرض مبادرة على التصويت الشعبي، يتطلب الأمر تجميع مائة ألف (100) توقيع سليم وموثق من طرف الناخبين لفائدتها في ظرف لا يتجاوز 18 شهر، وقد بدأ العمل بنظام المبادرات الشعبية في سويسرا كوسيلة سياسية منذ عام 1891. وإذا تم إقرار مضمون المبادرة من خلال الاستفتاء، فإنها تصبح نافذة و مضمنة في الدستور.

هذه الآلية لا تضمن مشاركة شعبية واسعة فحسب، بل تركز أيضا روح المبادرة لدى المواطنين فيعرضون على التصويت المسائل التي يرونها مهمة بالنسبة لهم و التي قد لا تكون حاضرة على أجندات الأحزاب السياسية. في المقابل، قد تسبب هذه الآلية إشكالا عندما يتم إقرار مبادرات يتعارض مضمونها مع قوانين أو مبادئ دستورية سابقة أو اتفاقات دولية، فمثلا قررت المحكمة العليا الفدرالية السويسرية في شهر أكتوبر 2012 عدم تطبيق ما نصت عليه المبادرة الشعبية القاضية بالطرد الآلي للمجرمين الأجانب.²

الفرع الثالث: تقديم العرائض

هي آلية تتيح لأي مواطن تقديم عريضة إلى السلطات المختصة، كالبرلمان مثلا، من أجل عرض مشروع تعديل أو اقتراح قانون أو أي مبادرة أخرى. و تقنية قديمة عرفها النظام الملكي البريطاني منذ سنة 1215، حيث أقر إعلان الميثاق الأعظم حق تقديم العرائض

¹أمير سراج، مرجع نفسه، ص، 52.

²حاتم دمي، "مفهوم و آليات الديمقراطية التشاركية وفرص تطبيقها في تونس، مؤسسة الياسمين": تم تصفحه في

[<http://www.jasminefoundation.org>]. Consultez le : 13/02/2020.

الفصل الأول ————— الإطار المفاهيمي للديمقراطية التشاركية

للملك بما يمكن أي فرد من عرض مظلمته (الشخصية) في ديوان الملك دون أن يتعرض له أحد. تطور هذا المبدأ ليصبح سنة 1787 أساسا لحق تقديم العرائض ذات طابع عام أي المواضيع التي تهم المصلحة العامة كإلغاء العبودية وذلك لسد الشغور التشريعي.¹

في فرنسا نص دستور 1973 في الباب الأول على أن: "للمواطنين الحرية بأن يرسلوا إلى السلطات المؤسسة عرائض موقعة بشكل فردي"؛ أما على مستوى المنظمات الدولية، فقد نص ميثاق الأمم المتحدة في المادة (87) وفي المادة (24) و (32) من نظام منظمة العمل الدولية، وفي البروتوكول الاختياري الملحق بالميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على حق تقديم العرائض من المادة (1) إلى المادة (5)، و على الصعيد العربي؛ فقد أقر الدستور المغربي لسنة 2011 هذا الحق في الفصل 15: "للمواطنين والمواطنات الحق في تقديم عرائض إلى السلطات العمومية، و يجدد قانون تنظيمي شروط وكيفيات ممارسة هذا الحق"².

للأسف لم يتم تضمين هذا الحق في الدستور التونسي لسنة 2014، ولكن يبقى المجال مفتوحا لتواصل المجتمع المدني مع مجلس نواب الشعب من خلال وسائل أخرى كعرض الورقات السياسية وغيرها.

الفرع الرابع: الميزانية التشاركية

الميزانية أو الموازنة التشاركية هي عملية من المشاورة الديمقراطية يقرر من خلالها الأشخاص العاديون كيفية تخصيص جزء من الميزانية البلدية أو العامة. وتعتبر هذه الآلية بامتياز أحد أفضل الممارسات الحوكمة التشاركية نظرا لأثرها الملموس على واقع المواطنين لا سيما على المستوى المحلي و تحفيز مشاركتهم في الشأن العام بشكل مباشر. بل إنها أدت في بعض الحالات إلى زيادة استعداد الأشخاص لدفع الضرائب.

¹حاتم دمج، المرجع نفسه، ص، 43 .

² المرجع نفسه، ص، 44 .

الفصل الأول ————— الإطار المفاهيمي للديمقراطية التشاركية

تمت أول عملية كاملة للموازنة التشاركية في مدينة بورتو أليغري، في البرازيل، بدءاً من عام 1989، ثم انتشرت في المئات من مدن أمريكا اللاتينية والعشرات من المدن في أوروبا وآسيا وإفريقيا و أمريكا الشمالية. و الآن يتم تقدير ما يزيد عن 1500 بلدية بدأت بإتباع نظام الموازنة التشاركية.

في تونس، بدأت بعض البلديات باعتماد هذه الآلية مثل بلدية المرسى و صيادة و منزل بورقيبة لتلاقي نجاحا وإقبالا متفاوتا و تبقى في إطار التجارب النموذجية التي لا تزال في حاجة للتطوير والتعميم¹.

المطلب الثاني: آليات تكريس الديمقراطية التشاركية

الفرع الأول: المجتمع المدني

إنّ المرجعية الأولى في دراسة المجتمع المدني هو ذلك الفضاء الذي أعاد توجه فكر المنظمات والمؤسسات الإقتصادية قبل الثورة الصناعية، والتي تعود جذور دراسة للمدرسة الكلاسيكية، التي أوضحت الجانب النفسي لهذه المنظمات، والتي كان لها الدور الكبير في مسار نجاح هذه التنظيمات الجديدة وتأقلمها بواسطة قالب فني منظم ومنتظم.

أولاً: تعريف المجتمع المدني.

المجتمع المدني: هو المجتمع المنظم تنظيماً سياسياً، وهو يظم المجتمع والدولة معا لا تميز بينهما. وهو مجتمع الأحرار المستقلين الذي لا يعرف المراتب الاجتماعية ولا التدرج الاجتماعي. كما أنّ التركيب الداخلي لهذا المجتمع لا يعرف سيطرة أو تبعية، والعلاقات داخله ليست علاقات طبقات اجتماعية ولكنها علاقات بين أفراد أحرار مستقلين ومتساويين.

أمّا بالنسبة لمفهوم المجتمع المدني لدى الفكر الغربي الحديث (الليبرالي والماركسي) فنجد أنّ المجتمع المدني لدى هذا الفكر، وعلى رأسه هيجل¹ يمثل: الحيز الاجتماعي

¹المرجع نفسه، ص ص، (54 ، 56).

الفصل الأول ————— الإطار المفاهيمي للديمقراطية التشاركية

والأخلاقي الواقع بين العائلة (الأسرة) و الدولة، وهذا يعني أنّ تشكيل المجتمع المدني يأتي في مرحلة لاحقه لبناء الدولة، ومن ثم فالمجتمع المدني لدى هيجل: يتكون من أفراد لا يرون غير مصالحهم الخاصة ويتعاملون فيما ب ينهم لتحقيق حاجاتهم المادية، وبالتالي فهو مجتمع الحاجة والأنانية.

وعلي هذا فهو في حاجة مستمرة إلى المراقبة الدائمة من طرف الدولة، ويترتب على هذا أنّ المجتمع المدني عند هيجل ليس شرطاً للحرية وإطاراً طبيعياً لها.

وكما يرى البعض أنّ مفهوم هيجل عن المجتمع المدني هو من أحد جوانبه أرحب من مفهوم كارل ماركس عن المجتمع المدني، ومن أحد جوانبه الأخرى أضيق² أرحب لأنّه لا يضم دائرة العلاقات الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية فحسب، وإنما يضم (الإدارة-القضاء-الشرطة)، التي يعتبرها كارل ماركس بأنّها ضمن أضيق حسب هيجل تمثل الحلقة الوسيطة في الأسرة والدولة.

وفي سياق نقده لمفهوم هيجل عن المجتمع المدني يرى بأنه باعتباره الأساس الواقعي للدولة، وقد شخصه في مفهوم العلاقات المادية للأفراد في مرحلة محدودة من مراحل تطور قوى الإنتاج فالمجتمع المدني عند كارل ماركس يشكل كل الحياة الاجتماعية قبل نشوء الدولة وهو مجال الصراع الطبقي والمنافسة الاقتصادية .

أمّا الفيلسوف أنطونيو غرامشي: يعارض فكر ماركس عن المجتمع المدني فالجديد عنده هو أنّ المجتمع المدني ليس مجالاً للمنافسة الاقتصادية، بل هو مجال للتنافس الأيديولوجي، ولهذا فالمجتمع المدني لدى غرامشي "هو المجال السياسي والفضاء

¹ هالة بن ساسي، المجتمع المدني كآلية لتحقيق التنمية المحلية، (شهادة ماستر في العلوم السياسية، جامعة المسيلة)، 2013-2014، ص، 19.

² محمدابراهيم خيرى الوكيل، المجتمع المدني: دراسة تحليلية مقارنة: مصر، فرنسا، السعودية، مركزا لدراسات العربية، 2015، ص (23-24).

الفصل الأول ————— الإطار المفاهيمي للديمقراطية التشاركية

الذي يتكون فيه الإيديولوجيات المختلفة، والتي تؤدي إلى تماسك الجسد الاجتماعي بعضه بعض، فهو تلك المساحة التي تشغلها الأنشطة والمبادرات الفردية والجماعية (الأصلية) التي تقع بين المؤسسات والأجهزة ذات الطبيعة الاقتصادية البحتة من ناحية، وأجهزة الدولة الرسمية والمؤسساتها¹، من ناحية أخرى **توكفيل** يرى "المجتمع المدني بأنه السلسلة اللامتناهية من الجمعيات والنوادي التي ينظم إليها المواطنون بكل عفوية، وربط ضمانات الحرية والسياسة بالقوانين والعادات الواقعية الأخلاقية والفكرية للشعب.²

ولقد صدق فيما قال "بأنه لا بد للمجتمع من عين فاحصة ومستقلة هذه العين الفاحصة ليست سوى مجموعة متعددة من الجمعيات المدنية الدائمة اليقظة، والقائمة على التنظيم الذاتي وهي الضرورة اللازمة لتقوية الثورة الديمقراطية. المجتمع المدني ما هو إلا همزة وصل في المجتمع والدولة في تعبير على الشأن العام وملاً الفضاء الموجود بينهما حسب المعطيات التي تخدم هذا المجتمع.³

ثانياً: مؤسسات المجتمع المدني

نجد أنّ مركز دراسات الوحدة العربية فيما يتعلق بالمجتمع المدني قد تبني تعريفاً إجرائياً من خلال مؤسسات هذا المجتمع. فقد عرف المجتمع المدني بأنه والمؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال

¹ توفيق المدني، المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي، دمشق: منشورات إتحاد الكتاب العرب، 1997، ص، 55.

² زكي حاجي، دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر 2010-2015، (شهادة ماستر في الحقوق والعلوم السياسية، جامعة المسيلة)، 2016-2017، ص، 13.

³ محمد ابراهيم خيرى الوكيل، المجتمع المدني: دراسة تحليلية مقارنة: مصر، فرنسا، السعودية، مركزا لدراسات العربية، 2015، ص،

الفصل الأول ————— الإطار المفاهيمي للديمقراطية التشاركية

عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة منها أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني والقومي.

ومثال ذلك الأحزاب السياسية، منها أغراض نقابية كالدفاع عن مصالح أعضائها ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية، التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي، وفقا لاتجاهات: أعضاء كل جماعة، ومنها أغراض اجتماعية للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية.

وقد استقر المركز من خلال تدونه على أن مؤسسات المجتمع المدني: الأحزاب السياسية، النقابات المهنية والعمالية والجمعيات.

ثالثا: خصائص المجتمع المدني

تتفق معظم الدراسات التي تناولت ظاهرة المجتمع المدني، مع الخصائص التي حددها عالم السياسة صامويل هنتنغتون واعتمد عليها ك معايير يمكن من خلالها الحكم على مدى التطور الذي بلغته أي مؤسسة أو منظمة، والمتمثلة في أربعة معايير مكن استخدامها للحكم عليها. وتضم كل خاية مؤشرات فرعية يمكن من خلالها دراسة خصائص المجتمع المدني:

1. القدرة على التكيف : يقصد بذلك قدرة المؤسسة أو المنظمة ، على التكيف مع البيئة المتواجدة فيها (الداخلية والخارجية) ومراجعتها من خلال ترتيبات معينة فكما كانت المؤسسة قادرة على التكيف ، كانت أكثر فعالية ، فاستمرارها مرهون بمواكبة كل الظروف ، أمّا الجمود يؤدي إلى تضائل أهميتها، وربما القضاء عليها ، وثمة أنواع للتكيف¹.

¹هالة بن ساسي، المرجع نفسه، ص، 43.

الفصل الأول ————— الإطار المفاهيمي للديمقراطية التشاركية

أ: التكيف الزمني: ويقصد به القدرة على الاستمرار لفترة طويلة من الزمن، إذ كلما طال وجود المؤسسة السياسية ازدادت درجة مؤسستها، وكان لها تأثير بالغ الأهمية في الأجندة السياسية والاجتماعية.

ب: التكيف الجيلي: ويقصد به القدرة على الاستمرار مع تعاقب الأجيال ، بما فيها الزعماء ، على قيادتها ، كلما كان التداول على الزعامة والقيادة سلميا ، كلما كان ازدياد درجة مؤسستها ،وهنا تجدر الإشارة إلى مرونة المؤسسة، في مواجهة متطلبات التطور الاجتماعي والإقتصادي، فسرعة التحول الاجتماعي تقود إلى ظهور أجيال متعاقبة من النخب ذات الخبرات التنظيمية المختلفة، ولها معاييرها الخاصة للإنجاز وقيمها المتميزة .

ج: التكيف الوظيفي: ويقصد به قدرة المؤسسة على إجراء تعديلات في أنشطتها للتكيف مع الظروف المستجدة بما يبعدها على أن تكون مجرد أداة لتحقيق أغراض معينة.

2. الإستقلال في مقابل الخضوع والتبعية: أي أن لا تكون مؤسسات المجتمع المدني خاضعة أو تابعة لغيرها من المؤسسات أو الجماعات أو لأفراد، بحيث يسهل السيطرة عليها، وتوجيه نشاطها الوجهة إلي تتفق مع رؤية المسيطر ويمكن تحديد درجة استقلالية المجتمع المدني من خلال المؤشرات التالية:

- **نشأة المجتمع المدني:** وحدود تدخل الدولة في هذه العملية فالأصل هو أن تتمتع مؤسسات المجتمع المدني، لهامش من الاستقلالية والتحررية عن الدولة.
- **الإستقلال المالي:** ويظهر ذلك من تحديد مصادر تحويل هذه المؤسسات.
- **الاستقلال الإداري والتنظيمي:** ويقصد بها إدارة شؤونها الداخلي طبقا للوائحها و قوانينها

الداخلية.¹

¹المرجع نفسه، نفس الصفحة.

الفرع الثاني: القطاع الخاص

أولاً: تعريف القطاع الخاص

لقد اختلفت معظم الدراسات والبحوث العلمية في تحديد تعريف القطاع الخاص، وذلك بوجود مصطلحات كثيرة مرتبطة بالقطاع الخاص كالملكية الخاصة وغيرها؛ لذا فالتمييز بين هذه المصطلحات يعدُّ أمراً ضرورياً في الدراسات العلمية، لاسيما في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية والاقتصادية مراعاة للدقة في التعبير.

من هنا ظهرت تعاريف متباينة تعكس الاختلافات الفكرية والادبولوجية للاقتصاديين والاجتماعيين والسياسيين وغيرهم من المفكرين.

تعريف الموسوعة الاقتصادية: القطاع الخاص يتمثل في جزء الاقتصاد الوطني الذي

تديره أو تملكه شركات الأشخاص شركات الأموال والأفراد.

- تعريف موسوعة المصطلحات الاقتصادية: هو ذلك الجزء من الاقتصاد الوطني

الذي يملكه ويديره الأفراد أو الشركات أو الشركات المساهمة، كما إنها تعرفه القطاع الخاص جزء من الاقتصاد الوطني الغير خاضع للسيطرة الحكومية المباشرة.

-تعريف موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية : القطاع الخاص هو ذلك

الجزء من النشاط الاقتصادي الذي لا يخضع مباشرة للإدارة الحكومية؛ وبالإضافة إلى النشاطات الاقتصادية التي تقوم بها المشروعات الخاصة، كما تشمل كذلك القطاع الخاص النشاطات الاقتصادية التي يقوم بها الافراد والمنظمات، والتي تهدف إلى تحقيق الربح وهي نشاطات تسمى أحيانا بالقطاع الشخصي. إنَّ القطاع الخاص هو المنظم للنشاط الاقتصادي، حيث إن الملكية الخاصة هي عامل مهم وأن الأسواق المنافسة هي محرك

الفصل الأول = الإطار المفاهيمي للديمقراطية التشاركية

الإنتاج وعلى هذا الأساس فإنه يتضمن مختلف الشركات الخاصة والمؤسسات الهادفة للربح والتي تخدم الأسرة¹.

- محمد فاضل الربيعي: يعرف القطاع الخاص على أنه القطاع الذي يدار بمعرفة الأفراد و وحدات الأعمال ، تتولى آليات السوق توجيه دقة الأمور بالنسبة للأنشطة الاقتصادية الخاصة وهي تسعى بالتالي إلى تحقيق أقصى ربح ممكن في حين البعض الآخر يرى بأنه قطاع في الاقتصاد الوطني يقوم على أساس الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وفيه يتم تخصص الموارد الإنتاجية بواسطة قوى السوق ، أكثر مما هو بواسطة السلطات العامة أي أنه جزء من القطاع الوطني الذي يقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وإدارتها .

أما من وجهة نظر المحاسبة القومية فإن القطاع الخاص يشمل المشروعات الخاصة القطاعات العائلية والهيآت التي تهدف للربح وتخدم العائلات وذلك بغض النظر عن ملكية المقيمين أو غير المقيمين للشركات الخاصة بالإضافة إلى إن هناك من يقول إن القطاع الخاص بشكل عام ذلك الجزء الاقتصاد غير خاضع لسيطرة الحكومة و يدار وفقا لاعتبارات الربحية المالية .

ثانيا: خصائص القطاع الخاص

- يتميز بكفاءة عالية مما يؤدي إلى توفير الموارد المالية ، وتحسين الأداء في مجال الخدمات التي يوفرها.

- تجميع الادخار المحلي والأجنبي وتوجيهه إلى المشاريع الأكثر ربحية الأمر الذي يساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وبالتالي زيادة دخل الفرد.

¹ زينب رحمانى، دور القطاع الخاص في التنمية المحلية دراسة حالة الجزائر ، (مذكرة لنيل شهادة الماستر علوم سياسية ، جامعة العربي بن مهيدي-ام البواقي)، 2014-2015، ص، 11.

الفصل الأول = الإطار المفاهيمي للديمقراطية التشاركية

- يتبع أساليب إدارية حديثة وذلك باستعمال تكنولوجيا متطورة مما يساعد على تحديد الأصول الثابتة وزيادة جودتها في الاقتصاد المحلي ورفع نوعية القوى العاملة البشرية مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية.
- كما أنّ تحويل المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص يؤدي إلى إزالة الأعباء المالية التي كانت تتحملها ميزانية الدولة نتيجة الخسائر التي لحقت بالشركات العامة .
- الاستثمار في القطاع الخاص، يساعد على نمو اقتصادي والحد من الفقر كما أن القطاع الخاص المحلي والقوي والفعال يشكل عنصرا أساسيا في نمو الاقتصاد المستدام فعبّر توفير فرص العمل الخاص وفرص توليد الدخل يستطع القطاع الخاص تقديم وسائل للحد من الفقر، فهو هنا يتميز بالمرونة والقدرات والمهارات مما يساعد أكثر على تشجيع الاستثمار وزيادة رأس المال وتحسين فرص العمل، وتخفيف البطالة .
- إن أهم ميزة له هي السرعة في الادخار والإبداع، كما أنه يعمل على تخفيف أعباء إضافية على الدولة ويزيل تخوف رأس المال الأجنبي ويشجعه على الاستثمار والشراكة .
- يمتاز أيضا بخاصية الديناميكية الحيوية وسرعة المبادرة قبل فوات الفرصة أي عدم وجود بيروقراطية تعرقه للتسيير الفعال ونجاعته¹.
- يركز على المنافسة الحرة وهذا يجعله يبحث عن موارد بشرية متميزة خاصة في مجال سياسات التعيين وأمور التوظيف والحوافز، إضافة إلى التركيز على ضرورة توفر بنيه تنظيمية متطورة من حيث الهياكل، والطرق وأساليب العمل، والإجراءات.

الفرع الثالث: المواطن

¹ المرجع نفسه، ص، 14 .

الفصل الأول = الإطار المفاهيمي للديمقراطية التشاركية

هو فاعل أساسي تقوم عليه السياسة العامة المحلية، فالمواطن مستهلك ، وهو نواة الجمعية وهيئات المجتمع المدني، و نواة لقطاع الخاص ، به وله تقوم السياسة العامة المركزية ثم المحلية، وإشراكه في عملية صياغة السياسة العامة المحلية ليس تجاوزا للخيارات التمثيلية، بل إتاحة فرصة لمشاورة الطرف المتلقي للسياسة العامة، الذي يسمح بالتشاور معه ومحاورته بتقادي الفشل التنموي والأخطاء التسييرية التي تضيع الفرص التنموية على الساكنة، فالمواطن حسب الجيل الثالث من المناظير الحقوقية بحاجة إلى كافة الحقوق الحياتية المادية منها و المعنوية حتى يكتمل شعوره بالحرية، وهي حقوق مترابطة وغير قابلة للتجزئة، عندما يحصل عليها المواطن، يكون قادرا على تأدية واجباته من الخدمة العمومية.¹

¹أمير سراج، المرجع نفسه، ص،78.

خلاصة الفصل

تطرق هذا الفصل إلى إبراز أهم الجوانب المتعلقة بالديمقراطية التشاركية وذلك في جانبها النظري، بحيث تعتبر الخطوة الثانية بعد الديمقراطية التمثيلية، ولقد جاءت لتتم نقائص الأولى، كما تخدمها في نفس الوقت، لهذا أدرك القادة السياسيون أنّ الديمقراطية التشاركية أصبحت حتمية في الحفاظ على توازن الأنظمة داخليا، وفي جميع الأصعدة.

لهذا كانّ محتوى هذا الفصل قائم على تعريف الديمقراطية التشاركية الذي تنعت بأنّها الصورة الحقيقية في الحفاظ على استقرار المجتمعات، و ذلك بأهم الآليات و الأدوات التي تقوم عليها هذا النوع من الديمقراطية، و كان لنا تفصيل في تفعيل هذه الآليات في تكريس المنطق الجماعي في المشاركة القيادية للمجتمعات. والتي تعكس في مضمونها طبيعة علاقتها بمفاهيم التنمية المحلية ومدى إرتباطهما بالمفاهيم الوحدات المحلية، وهذا ما ستعكف عليه محاور الفصل الثاني بالدراسة والتحليل.

الفصل الثاني

الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية

تمهيد:

لقد فرضت قضية التنمية نفسها على الفكر العالمي اعتبارا من النصف الثاني من القرن العشرين، نتيجة لما أصاب العالم عقب الحرب العالمية الثانية من تغيرات عميقة، كان أهمها تزايد حركات الاستقلال الوطني من ناحية و تزايد حركة المد الاشتراكي من ناحية أخرى، ونتيجة لهذه التغيرات، بدأت قضايا التخطيط الوطني و التنمية في بعدها الوطني والمحلي، تطرح على مستوى واسع أمام دوائر الفكر الاجتماعي بوجه عام، و السوسيولوجي بوجه خاص، ومع تزايد متطلبات هذا العصر تزايدت أهمية التنمية و أصبحت قضية ملحة خاصة في الدول النامية، التي ما فتئت تتخلص من الاستعمار لتجد نفسها في مواجهة التخلف، رغم كل جهود ومحاولات المفكرين و السياسيين لدفع هذه المجتمعات نحو الأخذ بأساليب التقدم، إلا أن هذه الجهود لم ترق إلى مستوى تنمية المجتمعات المحلية، والوصول إلى تلبية الاحتياجات و المتطلبات الحقيقية للمواطنين في عمق هذه المجتمعات، وهذا ما أدى إلى تزايد الاهتمام بتنمية المجتمعات المحلية، لأنّ التنمية المحلية هي غاية و وسيلة لكل تنمية حقيقية في نفس الوقت هي ضمان لتلبية حاجيات المواطنين الفعلية، وذلك من خلال مشاركتهم في تنمية مجتمعاتهم سواء على مستوى التخطيط و التنفيذ.

وعليه سنحاول في هذا الفصل دراسة الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية من خلال

مبحثين:

المبحث الأول: ماهية الجماعات المحلية ومستوياتها

المبحث الثاني: تعريف التنمية المحلية

المبحث الأول: ماهية الجماعات المحلية

المطلب الأول: مفهوم الجماعات المحلية ومستوياتها

تعد الجماعات المحلية وحدات جغرافية مقسمة من إقليم الدولة، وهي عبارة عن هيئات مستقلة في الولايات والمدن والقرى، وتتولى شؤون هذه الوحدات بالطرق المناسبة لها، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.¹

وقد اصطلح على تسميتها في بعض الدول بالحكم المحلي لتمتعها بالاستقلال المالي الواسع عن الحكومة المركزية إلى درجة تشبيهها بالحكومة المحلية، ويمكن التفريق بين مصطلحي الإدارة المحلية والحكم المحلي، كون هذا الأخير يتضمن مظاهر الحكم التقليدية من التشريع والتنفيذ والقضاء، بينما نظام الإدارة المحلية لا شأن له بالتشريع ولا القضاء، حيث ينحصر عمله في مجال الوظيفة التنفيذية بالمرافق ذات الطابع المحلي.²

وبالرغم من أن الحكم المحلي لا يتمتع باختصاصات تشريعية وقضائية يفضل البعض استعمال مصطلح "الجماعات المحلية المنتخبة" لأن جهازها التنفيذي ينتخب من قبل السكان، ويطلق عليها في الجزائر اسم البلديات والولايات، وتضم البلدية مجموعة سكانية معينة، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتحدث بموجب قانون، كما تعرف الولاية بأنها "جماعة عمومية إقليمية، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتشكل مقاطعة إدارية للدولة.

وينتخب سكان البلدية من يقوم بتسيير شؤونهم المحلية في شكل مجلس يسمى المجلس الشعبي البلدي.

¹ عادل محمود حمدي، الاتجاهات المعاصرة في نظم الإدارة المحلية: دراسة مقارنة، القاهرة، دار الفكر العربي، 1973، (ب،ص).

² مصطفى الجندي، الإدارة المحلية واستراتيجيتها، الإسكندرية، منشأة المعارض، 1987، (ب،ص).

الفرع الأول: تعريف الجماعات المحلية

تتصف هيكلها الإدارية بالشخصية المعنوية العمومية والاستقلال المالي والتي تسهر على إدارتها وحسن سيرها مجالس منتخبة وأخرى معينة على شكل هيآت تنفيذية، وكذا بكونها ذات شخصية عمومية محلية، تنشأ وتخضع في تسييرها إلى القانون والتنظيم، تتضمن الجماعات المحلية بالجزائر: الولايات، الدوائر، البلديات.

المقصود بالشخصية المعنوية العمومية أنها مجموعة من الأشخاص الطبيعيين والأموال، يتم إنشاؤها بموجب نظام ولها هدف مشروع ذي طابع عمومي، ومن أهم الميزات التي تنتج عن الاعتراف بالشخصية المعنوية الاستقلالية الإدارية، الذي يعني توزيع الوظائف الإدارية بين الحكومة المركزية والهيآت المحلية المستقلة بشكل يجعل أجهزتها تتمتع بالسلطة اللازمة، وفقا لنظام رقابي مركزي يؤسس بقانون، حيث تضمن الاستقلالية الإدارية العديد من المزايا أهمها:¹

– تخفيف العبء عن الإدارة المركزية من خلال استيعاب السلطات المحلية لبعض وظائف الدولة. تفهم أكبر وتكفل أفضل بمطالب المواطنين لدى الإدارة المركزية من خلال مبدأ تقريب الإدارة من المواطن؛

– إمكانية مباشرة قرارات على مستوى محلي في آجال قياسية تضمن تقادي التأخير؛

– تحقيق مبدأ الديمقراطية من خلال إشراك المواطنين في تسيير الشؤون العمومية المحلية.

¹ لخضر مرغاد، "الارادات العامة للجماعات المحلية في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية- جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد: 07، فيفري 2005.

أمّا المقصود بالاستقلال المالي للجماعات المحلية أنّ ذمتها المالية مستقلة عن الذمة المالية للدولة، ممّا يستوجب إعداد موازنة عن كل جماعة محلية على حدى، مع توفير موارد مالية خاصة للجماعات المحلية تمكنها من أداء الاختصاصات الموكلة إليها، من تقديم خدمات وتغطية الحاجات مع تمكينها من حق التملك للأموال الخاصة، وتضمن الإستقلالية المالية للجماعات المحلية حرية التصرف في الموارد المالية في حدود ما تمليه سياسة الدولة في مجال التنمية المحلية في إطار السياسة الاقتصادية الكلية بما يتماشى مع متطلبات خطط النمو الاقتصادي، بيد أنّ صفة الإستقلالية غير مطلقة أحيانا نتيجة المحددات الموازنية من جهة وظروف الرقابة على معاملات كل من المال العمومي والصفقات العمومية المحلية.¹

إلا أنّ الاستقلال ليس مطلق فهي تعمل تحت السلطة الإدارية لوزير الداخلية والسلطة المالية لوزير المالية.

أولاً: تعريف البلدية

عرف المشروع البلدية بموجب المادة الأول من القانون رقم(09-08) المؤرخ في (17أفريل1990)، والمتعلق بقانون البلدية على أنّ البلدية هي الجماعة الإقليمية الأساسية التي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، كما عرفها القانون (01-11) المؤرخ في 22 يونيو، 2011، والمتعلق بقانون البلدية على أنّ البلدية هي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة، تتمتع بالشخصية المعنوية و الذّمة المالية المستقلة و تحدث بقانون.²

¹ خالد سمارة الزغبى، التمويل المحلي للوحدات الإدارية المحلية، عمان، شركة الشرق الأوسط للطباعة، 1985، ص، 09.

² محمد خثير، ط.د. جمال صادفي، "تحديات التنمية المحلية في ظل تراجع إعانات الحكومة المالية المخصصة للولايات والبلديات في الجزائر"، مجلة نماء للاقتصاد و التجارة، العدد خاص، المجلد رقم 2، أفريل 2018، (ب.ص).

الفصل الثاني ————— الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية

تعتبر البلدية البنية القاعدية في التنظيم الإداري الجزائري، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وهي وحدة إدارية منفصلة إنفصالا عضويا وقانونيا عن كل من الدولة والولاية، وقد تم ذكرها هي الأخرى في كل دساتير الدولة:¹

- دستور 1963 المادة 09.

- دستور 1976 المادة 36.

- دستور 1989 المادة 15.

- دستور 1996 المادة 15.

- دستور 2016 المادة 16.

البلدية هي مجموعة إقليمية يوجد بين مواطنيها مصالح مشتركة مبنية على حقائق تاريخية و اقتصادية.

تنص المادة الأولى من قانون البلدية (10/11): " أن البلدية هي الجماعة الإقليمية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية، و بالاستقلال المالي، وتحدث بموجب قانون".
وتضيف المادة 02، من نفس القانون (10/11): " هي القاعدة الإقليمية لامركزية، ومكان لممارسة المواطنة، وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية".
المادة 03 من نفس القانون (10/11): " للبلدية إقليم واسم ومركز".²

ثانيا: تعريف الدائرة

الدائرة في القانون الجزائري هي مقاطعة إدارية تابعة للولاية، وتضم مجموعة من البلديات ، تعين وفق مرسوم وزاري وبالتالي تعتبر كهزمة وصل بين الولاية و البلدية يرأسها

¹الدكتور عمار بوضياف، شرح تنظيم الصفقات العمومية، ط5 ، الجزائر، (ب.ن)، 2017، ص، 103.

²ناصر لباد، الأساس في القانون الإداري، ط2، سطيف، (ب.ن)، ص ص، (77-78).

الفصل الثاني ————— الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية

رئيس الدائرة (والي من الدرجة الثانية)، معين عن طريق مرسوم رئاسي، والدائرة لا تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي و بالتالي لا ينجر عنها مجلس شعبي منتخب.

اختصاصات رئيس الدائرة:

- أ- يحرص على تطبيق القوانين والأنظمة وحسن سير الإدارات العمومية في الدائرة.
- ب- التنسيق بين البلدية والدائرة (بين البلديات فيما بينها و بين البلدية والدائرة).
- ت- يعلن الوالي بمختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالدائرة .
- ث- المصادقة على بعض الوثائق الإدارية .¹

ثالثا: تعريف الولاية

الولاية هي هيئة أو مجموعة محلية لامركزية إقليمية؛ فهي جماعة ذات شخصية معنوية واستقلال مالي و لها اختصاصات سياسية واقتصادية وثقافية، وهي أيضا تنظيم إداري للدولة كما لها اسم و مقر و لها مجلس منتخب يسمى المجلس الشعبي الولائي ، و تعرف المادة الأولى من القانون رقم (21-70) المؤرخ في 12 فبراير 2012 المتعلق بالولاية على أنها الجماعة الإقليمية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، و هي أيضا الدائرة الإدارية غير الممركزة للدولة و تشكل هذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية و التشارورية بين الجماعات الإقليمية والدولة ، وتساهم مع الدولة في إدارة و تهيئة الإقليم و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية وحماية البيئة، و كذا حماية و ترقية و تحسين الإطار المعيشي للمواطنين و تتدخل في كل مجالات الاختصاص المخولة لها بموجب القانون ، شعارها هو بالشعب و للشعب ، وتحدث بموجب القانون.¹

¹ محمد خثير، ط.د جمال صادفي، المرجع نفسه ،ص، 216.

تعتبر الولاية مجموعة إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي وهي وحدة إدارية منفصلة عن الدولة انفصالا عضويا وقانونيا ومنفصلة أيضا عن البلدية ونظرا لأهميتها ذكرت الولاية كتنظيم إداري في كل الدساتير الجزائرية:

ج- دستور 1963 المادة 09.

ح- دستور 1976 المادة 36.

خ- دستور 1989 المادة 15.

د- دستور 1996 المادة 15.

ذ- دستور 2016 المادة 16.²

حسب المادة الأولى من القانون رقم (07-12): الولاية هي الجماعة الإقليمية للدولة، وهي أيضا الدائرة الإدارية غير الممركزة للدولة، وتشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية والتشارورية بين الجماعات الإقليمية والدولة. وتسهم مع الدولة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الإقتصادية و الاجتماعية و الثقافية وحماية البيئة، وكذا حماية وترقية، وتحسين الإطار المعيشي للمواطنين.³

الفرع الثاني: مفهوم الحكم الراشد للإدارة المحلية (الحوكمة المحلية)

ظهر مفهوم الحكم الراشد في عام 1989، خاصة في كتابات البنك الدولي (Governance) في إطار التغيير الذي حدث في طبيعة دور الحكومة من جانب، وتطور علم الإدارة من جانب آخر. فعلى المستوى العملي، لم تعد الدولة هي الفاعل الرئيسي في صنع

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، قانون (07-12)، المتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية العدد 02، المؤرخ في 13 جانفي 2012.

² عمار بوضياف، المرجع نفسه، ص، 102.

³ ناصر لباد، المرجع نفسه، ص ص، (67-68).

الفصل الثاني ————— الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية

وتنفيذ السياسات العامة، بل أصبح هناك فاعلون آخرون مثل المنظمات، المؤسسات الدولية، والقطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني¹.

وعليه، فإن على الجانب الأكاديمي ظهرت محاولات الإستفادة من أساليب إدارة الأعمال والإدارة العامة. كما حلت مجموعة من القيم الجديدة (لتمكين، والتركيز على النتائج) محل مجموعة من القيم القديمة (الأقدمية، والتدرج الوظيفي) ونتيجة ما سبق، حدث الإنتقال من نظام محلي تسيطر فيه المجالس المحلية المنتخبة إلى نظام محلي يشارك فيه القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية (Local Government).

وفيما يتعلق بتحديد مفهوم (Governance)، فإنّ هناك غموض سواء في ترجمة أو تعريف هذا المفهوم. ويعني المفهوم وفقا للبنك الدولي نوع العلاقة بين الحكومة والمواطنين، وليس مجرد التركيز على فعالية المؤسسات المتعلقة بإدارة شؤون الدولة والمجتمع، ولذلك يركز المفهوم على قيم المساءلة (Predictability) والقدرة على التنبؤ (Accountability)، والشفافية (Transparency) والمشاركة الواسعة من جميع قطاعات المجتمع.

و الحوكمة المحلية الرشيدة (Good Local Governance) هي: استخدام السلطة السياسية وممارسة الرقابة على المجتمع المحلي، من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويوضح الإعلان الذي صدر عن مؤتمر الإتحاد الدولي لإدارة المدن الذي عقد في صوفيا في ديسمبر 1996 عناصر الحوكمة المحلية الرشيدة (Good Local Governance) على النحو التالي:

أ/ نقل مسؤولية الأنشطة العامة الملائمة إلى المستويات المحلية المختلفة بموجب القانون.

¹ زهير عبد الكريم الكايد، الحكمانية قضايا وتطبيقات، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003، ص، 09.

الفصل الثاني ————— الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية

ب/ لامركزية مالية وموارد كافية للقيام بتلك الأنشطة على المستوى المحلي.

ج/ مشاركة حقيقية للمواطن في صنع القرار المحلي.

د/ تهيئة الظروف الذي من شأنها خصخصة الإقتصاد المحلي.

وتتسم الحوكمة المحلية الرشيدة بما يلي:

المشاركة (Participation): بمعنى تهيئة السبل والآليات المناسبة للمواطنين المحليين

كأفراد وجماعات، من أجل المساهمة في عمليات صنع القرارات، إما بطريقة مباشرة أو من خلال المجالس المحلية المنتخبة تعبر عن مصالحهم وعن طريق تسهيل التحديد المحلي للقضايا والمشكلات. وفي إطار التنافس على الوظائف العامة، يتمكن المواطنون من المشاركة في الانتخابات واختيار الممثلين في مختلف مستويات الحكم. ويمكن أن تعني المشاركة أيضا المزيد من الثقة وقبول القرارات السياسية من جانب المواطنين، الأمر الذي يعني زيادة الخبرات المحلية يخضع صانع القرار في الأجهزة المحلية لمساءلة المواطنين والأطراف الأخرى ذات العلاقة.

المساءلة (Accountability): قبول المواطن المحلي لسلطة هؤلاء الذين يحوزون القوة

داخل المجتمع.

الشرعية (Legitimacy): ويمارسونها في إطار قواعد وعمليات وإجراءات مقبولة وأن

تستند إلى حكم القانون والعدالة، وذلك بتوفير فرص متساوية للجميع ويعبر ذلك عن البعد الفني لأسلوب النظام المحلي.

الكفاءة والفعالية (Efficiency & Effectiveness): ويعني قدرة الأجهزة المحلية على

تحويل الموارد إلى برامج وخطط ومشاريع تلبي احتياجات المواطنين المحليين وتعبر عن أولوياتهم، مع تحقيق نتائج أفضل وتنظيم الاستفادة من الموارد المتاحة إتاحة تدفق المعلومات وسهولة الحصول عليها لجميع الأطراف في المجتمع المحلي.

الفصل الثاني — الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية

الشفافية (Transparency) : ومن شأن ذلك توفير الفرصة للحكم على مدى فعالية الأجهزة المحلية. وكذلك تعزيز قدرة المواطن المحلي على المشاركة. كما أنّ مساءلة الأجهزة المحلية مرهون بقدر المعلومات المتاحة حول القوانين والإجراءات ونتائج الأعمال.

الاستجابة (Responsiveness): أن تسعى الأجهزة المحلية إلى خدمة جميع الأطراف المعنية، و الاستجابة لمطالبها، خاصة الفقراء والمهمشين، وترتبط الاستجابة بدرجة المساءلة التي تستند بدورها على درجة الشفافية وتوافر الثقة بين الأجهزة المحلية والمواطن المحلي.

و يختلف مفهوم الحكومة (Government) عن مفهوم الحوكمة (Governance). فإذا كانت الحكومة تشير إلى المؤسسات الرسمية للدولة والتي في ظلها تتخذ القرارات في إطار إداري وقانوني محدد، وتستخدم الموارد بطريقة تخضع للمساءلة المالية، فإنّ مفهوم الحوكمة (Governance) يشمل على الحكومة بالإضافة إلى هيئات أخرى عامة وخاصة لتحقيق نتائج مرغوبة.¹

المطلب الثاني: أهمية وخصائص الجماعات المحلية

الفرع الأول: أهمية الجماعات المحلية

يشير الكثير من الباحثين في مجال الجماعات المحلية إلى (نظام الحكم المحلي)، إلى أنه يؤكد ويوضح مبدأ السيادة الشعبية بمفهومها الحديث، كما يعتبر أن الجماعات المحلية خير تطبيق لما يسمى بمبدأ الديمقراطية الذي يستلزم مشاركة المواطنين أو ممثليهم في مشاكلهم وتطلعاتهم، وهذا ما أخذت به الجزائر غداة استقلالها .

في الواقع أن عدد البلديات التي اصطنعتها السلطة الاستعمارية (1535) بلدية، لم يكن لها أي تجانس يحتم تسييرها وسجلت انخفاضا شديدا في مواردها من جهة ، ممّا عجل

¹برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002:خلق الفرص للأجيال القادمة، نيويورك: البرنامج، المكتب الإقليمي للدول العربية، ص ص، (16 - 17).

الفصل الثاني — الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية

من أخذ تدابير التي تفرضها الاعتبارات العملية والاهتمام بحسن تسييرها ومشاركتها في المهام الاقتصادية ، الاجتماعية من جهة أخرى، تم تقليصها إلى (676)¹ بلدية بموجب الأمر رقم 63-421 المؤرخ في 28 أكتوبر 1963 ، لتصبح (704) بلدية سنة 1977، حيث تم النظر في الإصلاحات للجماعات المحلية (البلدية والولاية)، والتي جسدت بالأمر رقم 67-24 المؤرخ في 18 جانفي 1967 والذي أظهر أهمية الجماعات المحلية من خلال صلاحيتها ومساهمتها في التنمية العامة للاقتصاد ومسئوليتها في الميدان الاجتماعي والثقافي وعلى ذلك الأساس تصبح الجماعات المحلية تعبر عن سيادة الدولة في إقليمها ، وفي سنة 1984 قررت الدولة إعادة تنظيم الإقليم لكثير من الاعتبارات ، وأصبحت (48) ولاية و (1551) بلدية (قانون 84-09) .

الفرع الثاني: خصائص الجماعات المحلية

تتميز الجماعات المحلية بجملة من الخصائص أهمها الاستقلال الإداري والمالي.

• الاستقلالية الإدارية :

وهي من أهم المميزات التي تنتج بشكل عادي من الاعتراف بالشخصية المعنوية، وهو ما أكدته المادة الأولى من القانون البلدي في الجزائر، فالاستقلال الإداري يعني أن تنشأ أجهزة تتمتع بكل السلطات اللازمة بحيث يتم توزيع الوظائف الإدارية بين الحكومة المركزية والهيئات المحلية المستقلة، وذلك وفقا لنظام رقابي يعتمد من طرف السلطات المركزية للدولة وتتمتع هذه الاستقلالية بعدة مزايا نذكر منها:²

❖ تخفيف العبء عن الإدارة المركزية نظرا لكثرة وتعدد وظائفها.

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم 67-24 المؤرخ في 18 جانفي 1967، يتضمن القانون البلدي، للجريدة الرسمية، العدد 06 الصادرة بتاريخ 18 جانفي 1967، ص، 91.

² محمد خثير، ط.د. جمال صادفي، المرجع نفسه.(ب.ص).

الفصل الثاني ————— الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية

- ❖ تجنب التباطؤ وتحقيق الإسراع في إصدار القرارات المتعلقة بالمصالح المحلية.
- ❖ تفهم أكثر وتكفل أحسن برغبات وحاجات المواطنين من الإدارة المركزية.
- ❖ تحقيق مبدأ الديمقراطية عن طريق المشاركة المباشرة للمواطن في تسيير شؤونه العمومية المحلية.

• الاستقلالية المالية للجماعات المحلية:

إنّ تمتع الجماعات المحلية بالشخصية المعنوية والاستقلال الإداري يوجب الاعتراف لها بخاصية الاستقلال المالي أو الذمة المالية المستقلة، وهذا يعني توفير موارد مالية خاصة للجماعة المحلية تمكنها من أداء الاختصاصات الموكلة إليها، وإشباع حاجات المواطنين في نطاق عملها، وتمتعها بحق التملك للأموال الخاصة ، وينص قانون البلدية في الجزائر بأن "يقوم المجلس الشعبي باسم البلدية وتحت مراقبة المجلس بجميع الأعمال الخاصة بالمحافظة على الأموال والحقوق التي تتكون منها ثروة البلدية ، بالإضافة إلى ذلك فإن الاستقلالية المالية للجماعات المحلية تسمح لها بإدارة ميزانيتها بحرية في حدود ما تمليه عليها السياسة الاقتصادية للدولة، حتى لا يكون لذلك تأثير على الحالة الاقتصادية للدولة، حتى لا يكون لذلك تأثير على مجرى نمو النشاط الاقتصادي، غير أنّ الاستقلالية المالية الممنوحة للجماعات المحلية -حاليا- ليست لها هذه الصفة من جهة محدودية الميزانية، ومن جهة المراقبة التي تقوم بها السلطات المركزية.

المطلب الثالث: وظائف ومقومات الجماعات المحلية

الفرع الأول: وظائف الجماعات المحلية

الفصل الثاني ————— الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية

تختص الإدارة المحلية بوجه عام بجميع المسائل ذات الأهمية المحلية وتشمل مختلف الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية والوقائية والثقافية والعمرائية والمرافق العامة¹ ومن الطبيعي أن تقسم المهام الإدارية طبقاً لمؤديها، أي المهام التي تؤدي بكفاءة وفاعلية محلياً لا بد وأن تسند إلي الإدارة المحلية، وبالتالي المهام التي لا يمكن أن تؤدي بفاعلية علي المستوى المحلي تسند إلي مستويات أعلى من الإدارة. ولإدارة المحلية وظيفتين أساسيتين هما:

أولاً: الوظيفة التنموية

وهي المسئولة عن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال إدارة عملية التنمية المحلية. ويمكن تقسيمها إلي:

-وظائف مرتبطة باحتياجات السكان المباشرة.

-وظائف مرتبطة بالتخطيط المستقبلي والتنمية.

ثانياً: الوظيفة السياسية

- تحقيق الديمقراطية السياسية محلياً عن طريق التمثيل العادل لأفراد المجتمع في المؤسسات السياسية.

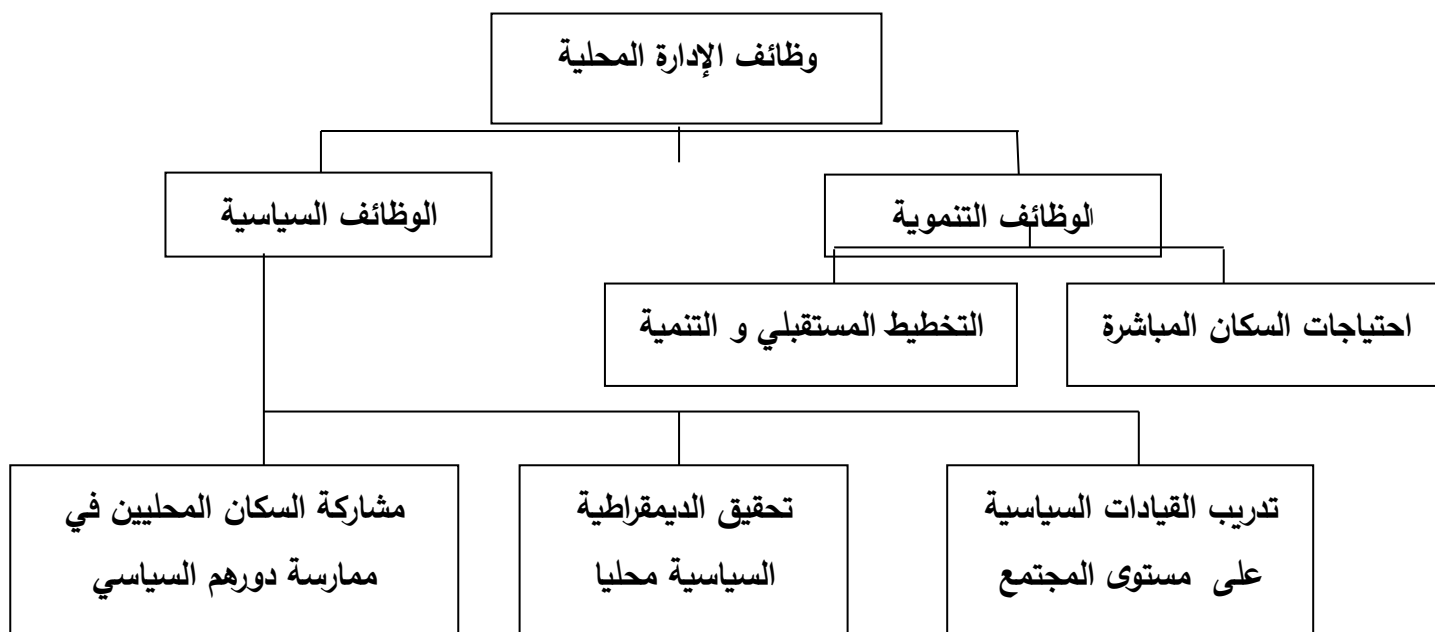
- دفع السكان المحليين إلي المساهمة والمشاركة الفعالة في أداء وممارسة دورهم السياسي.

- تدريب القيادات السياسية علي مستوى المجتمعي.²

¹المنظمة العربية للعلوم الإدارية، النمو الحضري في الوطن العربي، المؤتمر الرابع عشر للشؤون الاجتماعية، جامعة الدول العربية،1999.

² حسام قصب، تقييم كفاءة وفاعلية الآليات المحلية لصناعة القرار في إدارة العمران الحضري، المؤتمر العربي الإقليمي، تحسين الظروف المعيشية من خلال التنمية الحضارية، ديسمبر 2000.

الشكل رقم (01): وظائف الإدارة المحلية



المصدر: محمد بدران، الإدارة المحلية، دراسات في المفاهيم و المبادئ العلمية، دار النهضة العربية، (ب.س) و(ب.ص).

الفرع الثاني: مقومات الجماعات المحلية

تقوم الإدارة المحلية علي عنصر أساسي وهو الشخصية المعنوية، إذ يمنح الإدارة المحلية الاستقلال القانوني عن الحكومة أو الإدارة المركزية مع احتفاظ الحكومة أو السلطة المركزية بحق الرقابة علي الإدارة المحلية وتتكون هيئات الإدارة المحلية من ثلاثة أجهزة أو ثلاث سلطات هي:

• السلطة التقريرية: وتتمثل في المجالس الشعبية المحلية والتي تمثل سلطة التشريع علي

المستوى المحلي.

• السلطة التنفيذية: فهي مجموع الموظفين الإداريين والفنيين والماليين العاملين في الإدارة

المحلية.

• السلطة الرقابية: فتمثل في رقابة السلطة المركزية علي كل أعمال الأجهزة المحلية.¹

¹ محمد محمد بدران، الإدارة المحلية، دراسات في المفاهيم و المبادئ العلمية، دار النهضة العربية. (ب.س) و(ب.ص).

المبحث الثاني: مفهوم التنمية المحلية

المطلب الأول: تعريف التنمية والتنمية المحلية

تشكل التنمية المحلية ركيزة من الركائز الأساسية للتنمية إذ تستهدف تحقيق التوازن التنموي بين مختلف المناطق وفي مقدمة أنشطتها و مهامها تنفيذ مشروعات البنى الأساسية ضمن النطاق المحلي، إلى جانب دورها المؤثر في تفعيل الاستثمارات المحلية وخلق فرص العمل والمشروعات الصغيرة المدرة للدخل، فإذا كانت جهود الدولة تمثل عاملا مهما لتحقيق التنمية المحلية فان الجهود الذاتية من خلال المنتجين المحليين والمشاركة للمواطنين لا تقل أهمية عن ذلك.

الفرع الأول: تعريف التنمية

أ - لغة: من النمو أي ارتفاع الشيء من موضعه إلى موضع آخر مثلا نقول نما المال أي ازداد وكثر.

ب - اصطلاحا: عرف لوسيان باي التنمية بأنها عملية تغير اجتماعي متعدد الجوانب غايته الوصول إلى مستوى الدول الصناعية.

التنمية هي عملية واعية ومخططة تستهدف تطوير كل مناحي الحياة قصد الإرتقاء بمستوى معيشة المواطنين وتحقيق تطلعاتهم ومسايرة متغيرات العصر وتحدياته، وتتخذ مشاريع التنمية منحى شموليا ينطلق من المستوى المحلي لينتسج عبر كافة ربوع الوطن، ولنجاحها على المستوى الوطني لابد من تحقيق التنمية على المستوى المحلي.

وعليه يمكن تعريف مفهوم التنمية بصورة أشمل بأنه: "هي العملية التي يمكن بمقتضاها توجيه كافة الجهود لجميع أفراد المجتمع بهدف خلق ظروف اجتماعية واقتصادية

ملائمة في المجتمعات المحلية ومساعدتها على الاندماج في حياة المجتمع ، والإسهام في تقدمها بأقصى ما يمكن " ¹.

وتعرفها هيئة الأمم المتحدة أنها عملية تحول مجتمعي من ظروف سيئة إلى ظروف أحسن من الأولى، تكون أكثر تلاءما مع المتغيرات المتجددة، والاحتياجات المعقدة والمتنوعة. ²

وتعرف كذلك على أنها "تغير في نمط الحياة التقليدية وهي بذلك ضرب من التغيير الحضاري". و يتفق كل من " هـ .سيلتز " و " والت روستو " على اعتبار أنّ التنمية تكون بتخلي المجتمعات المتخلفة عن السمات التقليدية السائدة فيها ، وتبني الخصائص السائدة في المجتمعات المتقدمة . و يرى " شوداك " أنها عملية تغيير جذري في المجتمعات من نواح مختلفة، سواء اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو غيرها. ³.

نلاحظ من خلال هذه التعاريف أنّ التنمية يجب أن يكون مخطط لها بشكل منظم وغير عشوائي ولكي تحقق التنمية لابد من التركيز على الجانب السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، أي أنّ التنمية هي عملية تشاركية بين الأفراد والجماعات في المجتمعات ككل، مع إرادة سياسية في إحداث تغييرات شاملة مع محاولة رفع القدرة الإنتاجية والمستوى المعيشي للأفراد.

الفرع الثاني: تحديد مصطلح المحلية

¹ صبحي محمد قنوص، أزمة التنمية، دراسة تحليلية للواقع السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي لبلدان العالم الثالث، الطبعة الثانية، (ب.م)، (ب.س)، ص، 269.

² علي خليفة الكواري، " حقيقة التنمية النفطية: حالة أقطار الجزيرة"، مجلة المستقبل العربي، العدد 27، ماي 1981، ص ص ، (34،37).

³ صابر، محي الدين، قضايا التنمية في المجتمع العربي. تونس، الدار التونسية، (د. س. ن)، ص، 95.

الفصل الثاني ————— الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية

مصطلح المحلية تعني المجال الترابي الأقرب للسكان أو الإطار الجغرافي الأصغر الذي تعيش فيه جماعة من السكان، هذا الإطار الجغرافي يمكن أن يكون الوحدات المجالية الناتجة عن التقسيم الإداري، كالجماعات المحلية والدوائر والمقاطعات والبلديات والذي يمكن أن لا يعطي اهتماما كبيرا للخصوصيات الجغرافية (البشرية، الطبيعية)، ويمكن أن يكون عبارة المجال المعيشي المرتبط بالهوية الجماعية لسكانه ك القبيلة والعشيرة.¹

الفرع الثالث: تعريف التنمية المحلية

لقد تعددت التعريفات التي تبحث في هذا المفهوم نتيجة لتطور مفهوم التنمية بصفة عامة، وارتباط التنمية المحلية بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية بشكل متوازن تماما يساير زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية والعدالة في توزيع عوائد التنمية.

وفي هذا الإطار يمكن أن نعرف التنمية المحلية على أنها "العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية و الجهود الحكومية للارتقاء بمستويات المجتمعات المحلية والوحدات المحلية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و الحضارية من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة".²

وعرفها الدكتور فاروق زكي أنها "تلك العمليات التي توحد جهود الأهالي والسلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية، الثقافية للمجتمعات المحلية وتحقيق تكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة التامة في التقدم

¹كمال التابعي، تغريب العالم الثالث، دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية، القاهرة، دار المعارف، 1993، ص، 23.

² عبد الحميد المطلب، التمويل المحلي و التنمية المحلية، الدار الجامعية، الإسكندرية: مصر، 2001، ص، 13.

الفصل الثاني ————— الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية

القومي، وتقوم هذه العمليات على عاملين أساسيين هما مساهمة الأهالي أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم، وكذا توفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيرها بطريقة من شأنها تشجيع المبادرة والمساعدة الذاتية والمتبادلة بين عناصر المجتمع وجعل هذه العناصر أكثر فعالية".¹

كما يمكن تعريفها على أنها: " هي عملية تشجيع المجتمع المحلي على اتخاذ الخطوات التي تجعل حياتهم المادية والروحية أكثر غنى معتمدين في ذلك على أنفسهم".² وهناك من يرى أن مفهوم التنمية المحلية يقوم على عنصرين رئيسيين هما:

- المشاركة الشعبية في جهود التنمية المحلية، والتي تقود إلى مشاركة السكان في جميع الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم ونوعية الحياة التي يعيشونها معتمدين على مبادراتهم الذاتية

- توفير مختلف الخدمات ومشروعات التنمية المحلية بأسلوب يشجع الاعتماد على النفس والمشاركة.

ومن خلال التعريفات السابقة لمفاهيم التنمية المحلية نستخلص من ذلك أن التنمية المحلية هي عملية تراكمية والقصد منها إجراء و إحداث تحسينات في كافة المجالات الإجتماعية، الاقتصادية، و الخدماتية بمنطقة سكنية أو مقاطعة محلية و حل المشاكل الخاصة بها من قبل السلطات المسؤولة ضمن إطار خطة وطنية ومحلية شاملة، كما تمنح فرصة أكبر للإدارات المحلية في تحمل مسؤولية تنمية المجتمع سعياً إلى تحقيق مبدأ التوازن على مستوى المناطق والأقاليم.

¹ مصطفى الجندي، الإدارة المحلية و إستراتيجيتها، الإسكندرية، منشأة المعارض، 1987، ص، 18.

² أحمد عبد اللطيف رشاد، أساليب التخطيط للتنمية، الإسكندرية: المكتبة الجامعية، 2002، ص، 21.

لقد اختلفت الكتابات في التنمية المحلية وتعددت كل حسب منظوره الفكري والزاوية التي تناول منها هذا المفهوم، لكن هناك بعض النقاط المشتركة التي يجمع عليها جل مفكري التنمية المحلية، وهي أن الهدف الرئيسي لها تطوير المجتمعات المحلية في هذا الإطار لا يمكن إغفال الجهود الذاتية المجسدة والمتمثلة في المشاركة الشعبية إلى جانب الجهود الحكومية من أجل تحقيق التنمية المحلية باعتماد وتفعيل العناصر و المقومات التالية:¹

- المشاركة الشعبية.

- اللامركزية السياسية والإدارية والمالية.

- تفعيل سياسة التنمية الحضرية والريفية.

- رفع كفاءة إدارة المجتمع المحلي.

المطلب الثاني: مؤشرات التنمية المحلية

الفرع الأول: المؤشر الاقتصادي

ويتعلق بالمعدل السنوي لنمو السكان، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الذي هو حصيلة قسمة مجموع الدخل الوطني لبلاد ما على عدد سكانه والعاطلون عن العمل والبطالة والعمالة حسب النشاط الاقتصادي. الصادرات والواردات من السلع والخدمات.

الفرع الثاني: المؤشر الاجتماعي

والذي يركز على أن الإنسان جوهر التنمية، وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية، وتوفير الخدمات الاجتماعية ومشاركة أصحاب الشأن في اتخاذ القرارات التي تخصهم.

¹ محمد خثير، ط.د. جمال صادفي، المرجع نفسه، ص، 219.

المطلب الثالث: أسس التنمية المحلية وأبعادها

الفرع الأول: أسس التنمية المحلية

أولاً: الأسس المالية

يعد العنصر المالي عاملاً أساسياً في التنمية المحلية، حيث أن نجاح الهيئات المحلية في أداء واجباتها و النهوض بالأعباء الملقاة على عاتقها من ناحية توفير الخدمات للمواطنين يتوقف لحد كبير على حجم مواردها المالية ومن الطبيعي أنه كلما زادت الموارد المالية التي تخص الهيئات المحلية كلما أمكن لهذه الهيئات أن تمارس اختصاصاتها على الوجه الأكمل معتمدة في ذلك على نفسها دون اللجوء إلى الحكومة المركزية للحصول على الإعانات المالية.

كما أنّ تسيير هذه الموارد يتطلب وجود إدارة مالية على المستوى المحلي تتولى تنظيم حركة الأموال وهذا بالتخطيط المالي الجيد وكذا الرقابة المالية المستمرة. ومن الأسس المالية التي تساعد على تحقيق التنمية المحلية ما يلي:

❖ توفر نظام محاسبي كفؤ.

❖ تنظيم رشيد للمعلومات.

❖ تحليل مالي سليم وموازنة محلية أو قيم مالية دقيقة.

إنّ توافر هذه العناصر مجتمعة يساعد في تحقيق أهداف الجماعات المحلية ويجعلها تعمل بكفاءة عالية واستقلالية تامة.

ثانياً: الأسس البشرية

يعتبر العنصر البشري أهم عنصر في نجاح التنمية المحلية، فالعنصر البشري هو الذي يفكر في كيفية استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام الموارد وهو الذي يدير التمويل

الفصل الثاني ————— الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية

اللازم لإقامة المشروعات، كما أنه هو الذي ينفذ هذه المشروعات ويتابعها ويعيد النظر فيما يقابله من مشكلات ويضع الحلول المناسبة لها في الوقت المناسب.

لذلك وجب أن يكون هدف التنمية المحلية هو تنمية الموارد البشرية من مختلف الجوانب الاجتماعية، الاقتصادية، وحتى السياسية باعتبار أن الإنسان لديه طاقات وقدرات ذهنية وجسدية تفوق كثيرا ما تم استغلاله أو الاستفادة به فعلا في مواقع العمل المختلفة.¹

ثالثا: الأسس التنظيمية

تتمثل الأسس التنظيمية في وجود نظام للإدارة المحلية إلى جوار إدارة مركزية مهمة بإدارة المرافق المحلية وتنظيم الشؤون المحلية.²

الفرع الثاني: أبعاد التنمية المحلية

أولا: البعد الإقتصادي

ويعتبر البعد الإقتصادي من أهم أبعاد التنمية المحلية، لأنه ينعكس إيجابيا على الأبعاد الأخرى، من خلال تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمواطن والسعي لتخفيف الفقر والبطالة ومنه معالجة المشاكل الاجتماعية التي يكون سببها البعد الإقتصادي. إن غاية التنمية المحلية هي رفاهية الإنسان ماديا عن طريق تحسين أداء الفرد وتحسين مستواه المعيشي، كما أن هذا النوع من التنمية يهدف أساسا إلى وضع مخططات يكون الغرض منها تطوير الوضعية الاقتصادية للمجموعة المحلية سواء كانت في الجانب الصناعي أو الزراعي وحتى المنشآت القاعدية بما يسمح لاحقا بتوازن يمكنها من توفير

¹ محمود منال طلعت، الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي، مصر: المكب الجامعي الحديث، 2003، ص، 23.

² شنتاوي علي خاطر، قانون الإدارة المحلية، عمان: دار وائل للنشر، 2002، ص، 79.

الفصل الثاني — الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية

منتجات اقتصادية تلبي حاجات أفرادها، ومن ثم جاءت التنمية الاقتصادية بطروحات مختلفة مبنية على الأسس المنهجية العلمية من أجل إسعاد الإنسان وتحقيق رخاء المادي. للتنمية المحلية بعد اقتصادي من أجل تنمية الإقليم اقتصاديا وذلك عن طريق البحث عن القطاع أو القطاعات الاقتصادية التي يمكن أن تتميز بها المنطقة، سواء عن طريق النشاط الزراعي، أو الصناعي أو الحرفي.

ثانيا: البعد الاجتماعي

إنّ البعد الاجتماعي له أهمية كبيرة؛ فلا فائدة من زيادة الدخل الفردي، دون أن يتحسن الوضع الاجتماعي من تحسن مستويات المعيشة، وتحسن مستوى تعليم، وشغل... إلخ. ومن هذا المنطلق فإن التنمية المحلية تشمل جميع مجالات الحياة، وتحاول الارتقاء بها وتحسينها بشكل جماعي في مستوى إقليمي معين، وهذا ما يعطي التنمية المحلية الأهمية الكبيرة إلى جانب السياسات العمومية التي تسعى لتحقيق الصالح العام، وتحقيق التوازن الجهوي بين الأقاليم مع ترك حرية المبادرة للجماعات الإقليمية للقيام بدورها بأكمل وجه.

يعتبر النموذج الجزائري من بين النماذج الإدارية الذي سمح للجماعات المحلية في إدارة التنمية على المستوى المحلي.¹

ثالثا: البعد السياسي

يهدف إلى تنمية النظام السياسي القائم في دولة ما على اعتبار أن البعد التنموي السياسي يمثل استجابة النظام لتحديات بناء الدولة و الأمة والمشاركة وتوزيع الأدوار، ولا

¹ أحمد غريبي، " أبعاد التنمية المحلية و تحدياتها في الجزائر "، مجلة البحوث و الدراسات العلمية عدد 04، أكتوبر 2010، ص،

تكون التنمية ذات الطابع و البعد السياسي إلا من خلال تحقيق استقرار النظام السياسي، وهذا الأخير لا يتم إلا إذا توافر فيه الشكل أو الأخذ بأشكال المشاركة الشعبية الجماهيرية و المتمثلة في حق المواطنين في اختيار من يمثلونهم لتولي السلطة باختيار النخب الحاكمة أو اختيار أعضاء البرلمان و المجالس التشريعية و المحلية، ومن خلال المشاركة السياسية يلعب المواطن دورا كبيرا في دعم المسيرة التنموية المحلية الشاملة للدولة التي ينتمي إليها.¹

رابعا: البعد الإداري

يرتبط البعد الإداري للتنمية المحلية بتواجد قيادة إدارية فعالة لها القدرة على بث روح النشاط الحيوي في جوانب التنظيم ومستوياته كما يغرس في الأفراد العاملين بالمنظمة روح التكامل والإحساس جماعة واحدة و مترابطة تسعى إلى تحقيق الأهداف والتطلع إلى مزيد من العطاء والانجازات.

كما أنّ مفهوم التنمية الإدارية يرتبط أكثر بتنمية وتطوير القدرات البشرية في الإدارة لتحقيق عنصر الكفاءة و الفعالية في المؤسسات الإدارية العلمية، وزيادة مهاراتهم و قدراتهم على استخدام هذه الطرق في حل ما يواجهها من مشاكل ورفع مستوى أدائها، وتطوير سلوكها بما يحقق أقصى ما في التنمية المحلية وبجوانبها المختلفة الاقتصادية والاجتماعية...؛ إنَّ البعد الإداري للتنمية المحلية يشمل بعض الجوانب المشتركة بين الإدارة المحلية وجموع المواطنين المحليين وبين الإدارة المحلية والمركزية نظرا لأن التنمية المحلية تستهدف

¹ حمزة مختار وآخرون، دراسات في التنمية الريفية المتكاملة، القاهرة: مكتبة الخانجي، ص، 377.

الفصل الثاني ————— الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية

البعد الإداري وعملية التكامل الاجتماعي وذلك من خلال الجهود الآتية للمجتمع المحلي. ويشير هذا البعد إلى أربعة جوانب مختلفة في عملية التنمية المحلية:¹

- ❖ البرامج المخططة التي تركز على الاهتمامات المشتركة لسكان؛
- ❖ دعم وتطوير الجهود الذاتية؛
- ❖ المساعدات الحكومية سواء كانت مادية أو بشرية؛
- ❖ تحقيق التكامل ما بين التخصصات المختلفة التي تعمل في مجال التنمية المحلية.

خامسا: البعد الثقافي

لهذا البعد أهمية بالغة لأنه يستغل خصوصية الإقليم الثقافية لتحقيق التنمية المحلية، فالثقافة المحلية يمكن أن تساهم في تحسين السياحة، من خلال إبراز ما يتميز به الإقليم من خصوصية ومحاولة تسويقها إلى الأخر فتزدهر السياحة ومعها قطاع الخدمات والصناعة التقليدية التي من شأنها أن تحقق مناصب شغل جديدة، ومصدر تمويل جديد للإقليم المحلي إذا ما تم استغلال البعد الثقافي أحسن استغلال.

سادسا: البعد البيئي

يعد البعد البيئي أحد الأبعاد الهامة في معادلة تحقيق التنمية المحلية، ومنه فإنّ التنمية المحلية تتضمن ذلك التطوير النوعي في الجانب الاقتصادي دون إهمال البعد البيئي في التنمية المحلية؛ فمن بين أهم الأبعاد التي تم تضمينها للتنمية المحلية البعد البيئي. تعني التنمية المستدامة الاستجابة لحاجيات الحاضر بدون الإضرار بقدرات الأجيال

¹ أحمد عبد اللطيف رشاد، المرجع نفسه ، ص، 20 .

الفصل الثاني = الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية

القادمة في تلبية حاجياتهم، ومن وجهة نظر الجمعية العالمية، تعرف التنمية المستدامة من زاوية محلية، على أنها " التنمية التي تحقق خدمة اقتصادية واجتماعية وبيئية أساسية لجميع سكان البلدية المحلية بدون الإخلال بتوازن النظام الطبيعي، والاجتماعي مع تقديم الخدمات".¹

1 **Barbier valérie**, « Service public local et développement durable, Revue d'économie régionale et urbain », (s.m), (s.n*) avril 2003, P, 326. Consultez le : 20/02/2020.[<https://www.cairn.info/revue-d-economie-regionale-et-urbaine-2003-2-page-317>].

خلاصة الفصل

استعرضنا خلال هذا الفصل تعريف الجماعات المحلية و خصنا إلى أن الإدارة المحلية هي أحد خصائص النظام السياسي في جميع دول العالم و أحد وسائله في تحقيق التنمية المحلية الاقتصادية و الاجتماعية. وقد ارتأينا من خلال التعاريف المقدمة للتنمية المحلية أن معظمها تشترك في الرؤى الحقيقية لهذا المتغير الذي أصبح منشودا من طرف كافة المجتمعات، فالأحسن يريد دائما أن يكون الأفضل، والأسوأ يريد أن يكون الأحسن.

و قد قمنا في هذا الفصل بتشريح وتفكيك متغير التنمية المحلية إلى مصطلحين (التنمية والمحلية)، وقد اشتركت هذه المصطلحات في العملية التي يجب أن يقوم عليها ألا وهي التنمية المحلية، ولا يكون إلا من خلال الإرادة الجماعية للأفراد المجتمع.

كما فصلنا أيضا في الأسس و المؤشرات و الأبعاد التي تقوم عليها التنمية المحلية من خلال مراعاة المسؤولين القائمين عليها.

خاتمة

خاتمة:

لقد حاولت من خلال هذه الدراسة الإحاطة بالإطار النظري للديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية، حيث توصلت إلى أنهما وجهان لعملة واحدة كونهما تشتركان في عنصر مشاركة جميع شرائح المجتمع، في تقديم الخدمة إليهم، و أن العلاقة بينهما هي علاقة تكاملية ترابطية، و بما أن الدراسة تتمحور حول انعكاساتها على المستوى المحلي في الجزائر، تم خلالها التطرق إلى الإطار النظري للديمقراطية التشاركية، و أهم الآليات التي يجب أن تقوم عليها حتى يكون لها صدى على المستوى المحلي خاصة و الوطني بصفة عامة، ثم تطرقنا إلى أهم الوسائل أو الطرق التي تفعل هذه الآليات، من منطلق العلاقة التي تربط الدولة بالمجتمع، و كذا تشجيع الدولة لتأصيل الروابط الاجتماعية، لأن هذه الروابط هي منبع الاتحاد و التكايف بين أفراد المجتمع، كما يشكل القاعدة الأساسية التي يجب أن تبقى عليها جميع الخطط والسياسات التنموية في المجتمع للقضاء على أواصر الضعف داخل المجتمع. وهذا ما يسمى في أدبيات علم السياسة بالديمقراطية التشاركية التي تتيح للأفراد قدر كبير في اتخاذ القرارات والمشاركة في تبادل الآراء وذلك من أجل التدبير في الشأن العام.

وفي هذا الإطار فإن التطبيق الأمثل للديمقراطية التشاركية يرتبط بمدى وعي المواطنين بمبدأ التحسيس بروح المواطنة.

فكلما كان المواطن على وعي بكل المشاكل التي تحيط به فإنه يسعى جاهدا إلى إيجاد حلول لها من خلال مشاركته في اتخاذ القرار، وكلما شعر المواطن بروح الإنتماء إلى هذا الوطن.

ولما كان إشراك المواطن بصفة فردية أمر يستحيل تحقيقه في كل الأوقات نتيجة

الفوضى التي تنجر عن ذلك، تعين عليه الإدماج ضمن مؤسسات المجتمع المدني، التي تسعى بكل الطرق إلى تحقيق الأفضل و إيصال صوت الفرد بطريقة منظمة إلى الإدارة.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- تمثل الديمقراطية التشاركية الفضاء الذي يضمن إشراك المواطن والمجتمع المدني في رسم السياسة العامة المحلية والبحث عن تحقيق التنمية المحلية مصدرهما الفرد المحلي.

• تعتبر الروابط الإجتماعية هي مصدر بناء المجتمعات وتطويرها، لهذا لا بد على السلطات أن تشجع كل ما هو مشترك ولا يتنافى مع القيم الاجتماعية للمجتمع وتشجيعه على المشاركة في اتخاذ القرار.

• تشكل منظمات المجتمع المدني، الإطار الأمثل لمشاركة المواطنين في تدبرهم للشأن المحلي.
• تتأثر الديمقراطية التشاركية في تحقيق التنمية المحلية من خلال الآليات الإجرائية والتأسيسية لتجسيدها.

• يعتبر قانون البلدية رقم 10/11، كنقطة انطلاق من أجل تكريس الديمقراطية التشاركية في الجزائر.

• إرساء مبادئ الحوكمة المحلية يمثل الشطر الأساسي في تفعيل الديمقراطية التشاركية ، وذلك من أجل تحقيق التنمية المحلية .

إنّ الإستفادة من التجارب الغربية للدول الرائدة في مجال تطبيق الديمقراطية التشاركية، كالبرازيل، أمريكا، ألمانيا، بعد تكيفها مع خصوصيات المجتمع الجزائري من شأنه أن يسمح بترقية الديمقراطية التشاركية، وهذا ما لجأت إليه الدولة الجزائرية لتنمية قدرات الفاعلين المحليين من أجل النهوض بالتنمية المحلية ، من خلال برنامج كإبدال تحت إشراف وزارة الداخلية ومشاركة صندوق الإتحاد الأوربي الإنمائي، وصندوق منظمة الأمم المتحدة للتنمية ، ونحن على مشارف تحقيق النتائج لهذا البرنامج.

من خلال كل ما تطرقنا إليه في دراستنا وولى ضوء النتائج المتوصل إليها يمكننا التحقق من الفرضيات على النحو التالي:

- أنّ الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية بينهما علاقة سببية متعددة كرابط بينهما ونجاحهما مرهون بالنتائج الملموسة بينهما، والتي تتجلى في مظاهر النمو والرفاه لأفراد هذا المجتمع.
- ونجد أيضا من أهداف الديمقراطية التشاركية هو العمل على تحقيق التنمية المحلية، لأن فعالية آلياتها ينعكس أثرها في العنصر التنموي على المستوى المحلي.
- تتضح العلاقة بين الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية في الحلقة التي تسري آليات

كل منها، لأن الوصول إلى تحقيق تنمية محلية مرهون بمدى فعالية آليات الديمقراطية التشاركية.

ومن بين العوائق التي تعترض الديمقراطية التشاركية في الجزائر من بينها:

- ❖ عدم استقلالية المجتمع المدني باعتباره العين الفاحصة للمجتمع
- ❖ عدم توضيح الأطر والوسائل التي تتم بواسطتها المشاركة.
- ❖ الطابع البيروقراطي للإدارة الجزائرية، وتمسكها الكبير بطابع السرية لأعمالها، مما يؤدي إلى نقص الشفافية وصعوبة الحصول على المعلومات.
- ❖ غياب التنشئة والثقافة السياسية وضعف قيم المواطنة.
- ❖ اعتبار الجماعات المحلية كمصدر تمويل فقط من قبل منظمات المجتمع المدني.

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
49	يبين وظائف الإدارة المحلية	01

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

1 - قائمة المراجع باللغة العربية

1. الكتب:

1. أحمد عبد اللطيف رشاد، أساليب التخطيط للتنمية، الإسكندرية: المكتبة الجامعية، 2002.
2. توفيق المدني، المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي، دمشق: منشورات إتحاد الكتاب العرب، 1997.
3. حمزة مختار و آخرون، دراسات في التنمية الريفية المتكاملة، القاهرة: مكتبة الخانجي.(ب.س).
4. خالد سمارة الزغبى، التمويل المحلي للوحدات الإدارية المحلية، عمان، شركة الشرق الأوسط للطباعة، 1985.
5. شنطاوي علي خاطر، قانون الإدارة المحلية، عمان، دار وائل للنشر، 2002.
6. صابر، محي الدين، قضايا التنمية في المجتمع العربي. تونس، الدار التونسية، (د.س.ن).
7. صبحي محمد قنوص، أزمة التنمية، دراسة تحليلية للواقع السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي لبلدان العالم الثالث، الطبعة الثانية، (ب.س) .
8. عادل محمود حمدي، الاتجاهات المعاصرة في نظم الإدارة المحلية.دراسة مقارنة، القاهرة، دار الفكر العربي،1973.
9. عبد الحميد المطلب، التمويل المحلي و التنمية المحلية، الدار الجامعية، الإسكندرية: مصر، 2001.
10. عمار بوضياف، شرح تنظيم الصفقات العمومية، ط5 ، الجزائر، (ب،م)، 2017.
11. كمال التابعي، تغريب العالم الثالث، دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية، القاهرة، دار المعارف، 1993.
12. محمد ابراهيم خيرى الوكيل، المجتمع المدني:دراسة تحليلية مقارنة: مصر، فرنسا،السعودية، مركز الدراسات العربية، 2015.

13. محمد محمد بدران، الإدارة المحلية، دراسات في المفاهيم و المبادئ العلمية، دار النهضة العربية، جامعة القاهرة. (ب. س).
14. محمود منال طلعت، الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي، مصر: المكتب الجامعي الحديث، 2003.
15. مصطفى الجندي، الإدارة المحلية و استراتيجيتها، الإسكندرية، منشأة المعارض، 1987.
16. ناصر لباد، الأساسي في القانون الإداري، ط 2، الجزائر: (ب. م). (ب. س).

II. الوثائق الحكومية :

I- النصوص التشريعية :

2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية والمجموعات المحلية، القانون رقم 09/2012 المؤرخ في 07.04.1990، المتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية، العدد 15، الصادرة بتاريخ 11 أفريل 1990.
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، البرلمان، الأمر رقم 67-24 المؤرخ في 18 جانفي 1967، يتضمن القانون البلدي، للجريدة الرسمية، العدد 06 الصادرة بتاريخ 18 جانفي 1967.
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، قانون 07-12 المتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية العدد 02، المؤرخ في 13 جانفي 2012.

III. الرسائل و الأطروحات:

1. أمير سراج، الديمقراطية التشاركية في الجزائر، (مذكرة لنيل شهادة ماستر في الحقوق، جامعة د. مولاي الطاهر - سعيدة 2019. 2018).
2. زكرياء حريزي، المشاركة السياسية للمرأة العربية ودورها في محاولة تكريس الديمقراطية التشاركية - الجزائر نموذج - مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010 - 2011.

3. زكي حاجي، دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر 2010-2015، (شهادة ماستر في الحقوق و العلوم السياسية، جامعة المسيلة)، 2016-2017.
4. زينب رحمانى، دور القطاع الخاص في التنمية المحلية دراسة حالة الجزائر، (مذكرة لنيل شهادة الماستر علوم سياسية، جامعة العربي بن مهيدي-ام البواقي)، 2014-2015.
5. عبد الكريم باله، طاهر بوطي، الديمقراطية التشاركية كألية لتفعيل التنمية المحلية في الجزائر، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم القانونية جامعة الوادي)، 2017/2018.
6. عبد الله بلخيري، مقارنة تشاركية و رهان تحقيق الديمقراطية المحلية بالجزائر، (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، جامعة العرب بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر)، 2015-2016.
7. كنزة قرفي، دور الديمقراطية التشاركية في بناء الدولة الوطنية-نموذج تونس، (مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر، الجزائر)، 2015-2016.
8. هالة بن ساسي، المجتمع المدني كألية لتحقيق التنمية المحلية، (شهادة ماستر في العلوم السياسية، جامعة المسيلة)، 2013.2014 .

الدوريات و المجلات و المؤتمرات:

1. أحمد غريبي، أبعاد التنمية المحلية و تحدياتها في الجزائر، مجلة البحوث و الدراسات العلمية عدد 04، أكتوبر 2010.
2. حسام قضب، تقييم كفاءة وفاعلية الآليات المحلية لصناعة القرار في إدارة العمران الحضري، المؤتمر العربي الإقليمي، تحسين الظروف المعيشية من خلال التنمية الحضارية، ديسمبر 2000.
3. محمد خثير، جمال صادفي، "تحديات التنمية المحلية في ظل تراجع إعانات الحكومة المالية المخصصة للولايات و البلديات في الجزائر، مجلة نماء للاقتصاد و التجارة، العدد خاص، المجلد رقم 2، أبريل 2018.

4. لخضر مرغاد، الارادات العامة للجماعات المحلية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية- جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد: 07، فيفري 2005.
5. علي خليفة الكواري، " حقيقة التنمية النفطية: حالة أقطار الجزيرة"، مجلة المستقبل العربي، العدد 27، ماي 1981.
6. زهير عبد الكريم الكايد، الحكمانية قضايا وتطبيقات، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003.
7. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002: خلق الفرص للأجيال القادمة، نيويورك: البرنامج، المكتب الإقليمي للدول العربية.
8. المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية، تقرير الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، تونس، د.س .
9. المنظمة العربية للعلوم الإدارية، النمو الحضري في الوطن العربي، المؤتمر الرابع عشر للشؤون الاجتماعية، جامعة الدول العربية، 1999.

المواقع الالكترونية:

1. حاتم دمج، " مفهوم و آليات الديمقراطية التشاركية وفرص تطبيقها في تونس، مؤسسة الياسمين" Consultez le : 13/02/2020. [<http://www.jasminefoundation.org>].
2. **Barbier valérie**, « Service public local et développement durable », **Revue d'économie régionale et urbain**, avril 2003, p, 326. Consultez le : 20/02/2020.[<https://www.cairn.info/revue-d-economie-regionale-et-urbaine-2003-2-page-317>].

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

إهداء	
شكر وتقدير	
مقدمة:.....أ	
11	الفصل الأول_الإطار المفاهيمي للديمقراطية التشاركية
12	تمهيد:
13	المبحث الأول: ماهية الديمقراطية التشاركية.....
13	المطلب الأول: مفهوم الديمقراطية التشاركية
13	الفرع الأول: نشأة الديمقراطية التشاركية.....
14	الفرع الثاني: تعريف الديمقراطية التشاركية.....
17	المطلب الثاني: خصائص وأهداف الديمقراطية التشاركية
17	الفرع الأول: خصائص الديمقراطية التشاركية
18	الفرع الثاني: أهداف الديمقراطية التشاركية
20	المبحث الثاني: آليات الديمقراطية التشاركية
20	المطلب الأول: آليات تجسيد الديمقراطية التشاركية.....
20	الفرع الأول: الاستفتاء الشعبي
21	الفرع الثاني: المبادرة الشعبية
21	الفرع الثالث: تقديم العرائض
22	الفرع الرابع: الميزانية التشاركية
23	المطلب الثاني: آليات تكريس الديمقراطية التشاركية.....
23	الفرع الأول: المجتمع المدني
28	الفرع الثاني: القطاع الخاص

30	الفرع الثالث: المواطن
32	خلاصة الفصل
33	الفصل الثاني_الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية
35	تمهيد:
36	المبحث الأول: ماهية الجماعات المحلية
36	المطلب الأول: مفهوم الجماعات المحلية ومستوياتها
37	الفرع الأول: تعريف الجماعات المحلية
41	الفرع الثاني: مفهوم الحكم الراشد للإدارة المحلية (الحوكمة المحلية)
44	المطلب الثاني: أهمية وخصائص الجماعات المحلية
44	الفرع الأول: أهمية الجماعات المحلية
45	الفرع الثاني: خصائص الجماعات المحلية
46	المطلب الثالث: وظائف ومقومات الجماعات المحلية
46	الفرع الأول: وظائف الجماعات المحلية
48	الفرع الثاني: مقومات الجماعات المحلية
49	المبحث الثاني: مفهوم التنمية المحلية
49	المطلب الأول: تعريف التنمية والتنمية المحلية
49	الفرع الأول: تعريف التنمية
50	الفرع الثاني: تحديد مصطلح المحلية
51	الفرع الثالث: تعريف التنمية المحلية
53	المطلب الثاني: مؤشرات التنمية المحلية
53	الفرع الأول: المؤشر الاقتصادي
53	الفرع الثاني: المؤشر الاجتماعي

54	المطلب الثالث: أسس التنمية المحلية وأبعادها
54	الفرع الأول: أسس التنمية المحلية
55	الفرع الثاني: أبعاد التنمية المحلية
60	خلاصة الفصل
61	خاتمة
67	قائمة المصادر والمراجع
72	فهرس المحتويات

الملخص:

هدفت دراستنا إلى تقصي الإطار المفهومي للديمقراطية التشاركية وطبيعة علاقتها بمفهوم التنمية المحلية، وللبحث في هذا الموضوع تم صياغة الإشكالية التالية: هل مقارنة الديمقراطية التشاركية لها أثر في تحقيق التنمية المحلية الجزائرية (2011-2019)؟. للإجابة عن هذا الإشكال تم الاستعانة بعدة مناهج ومقاربات، كالمنهج التاريخي وتوظيف أدواته لإسقاط وتقصي العوامل التي من خلالها أدرجت الديمقراطية في النظام السياسي الجزائري، أما المقاربة القانونية للبحث في محتوى الدساتير التي رسخت مفهوم بناء الأنظمة وفق مقارنة التشاركية. ومن نتائج الدراسة: تعتبر الروابط الاجتماعية هي مصدر بناء المجتمعات وتطويرها، لهذا لا بد على السلطات أن تشجع كل ما هو مشترك، ولا يتنافى مع القيم الاجتماعية للمجتمع وتشجيعه على المشاركة في اتخاذ القرار؛ تشكل منظمات المجتمع المدني الإطار الأمثل لمشاركة المواطنين في تدبرهم للشأن المحلي؛ تتأثر الديمقراطية التشاركية في تحقيق التنمية المحلية من خلال الآليات الإجرائية والتأسيسية لتجسيدها؛ إذ يعتبر قانون البلدية رقم 10/11، كنقطة إنطلاقة من أجل تكريس الديمقراطية التشاركية في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: للديمقراطية التشاركية ؛ آليات الديمقراطية التشاركية؛ التنمية المحلية؛ التنمية المحلية الجزائرية.

Abstract :

Our study aimed at exploring the conceptual framework of participatory democracy and the nature of its relationship with the concept of local development, and to discuss this topic, the following problem has been formulated: **Does the approach of participatory democracy have an impact on the achievement of Algerian local development (2011-2019)?** To answer this problem, several approaches have been used, such as the historical method, to use its tools to project and investigate the factors through which democracy is incorporated into the Algerian political system, and the legal approach to research in the content of constitutions, which has established the concept of building systems according to a participatory approach. **The result** of the study indicates that there is a correlation between the independent variable from the results of the study: Social bonds are the source of building and developing societies, so the authorities must encourage everything that is common and does not contradict the social values of society and encourage it to participate in decision-making.

Keywords: Participatory democracy; mechanisms for participatory democracy; local development; Algerian local development.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة



كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم : العلوم السياسية

المرجع: القرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 28 جويلية 2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها

تصريح شرفي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لانجاز البحث

أنا الممضي أدناه،

السيد(ة) عجبشوا أرضيا

الصفة: طالب، أستاذ باحث، باحث مؤتم

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 078734

الصادرة بتاريخ 2015/11/29 عن دائرة/ بلدية مسيلة

المسجل(ة) بكلية الحقوق والعلوم السياسية قسم : العلوم السياسية

والمكلف بانجاز أعمال بحث (مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة لإكتواره) الموسومة بـ :

..... الديمقراطية المشاركة كآلية لتحقيق التنمية المحلية

أصرح بشرفي أنني أتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ 2020/10/29

إمضاء المعني